

تحليل أداء الجامعات المصرية الحكومية في أبرز التصنيفات العالمية: التحديات وسبل الترقى

دينا حسين السيد
خالد مصطفى سعداوي
جامعة القاهرة
جمهورية مصر العربية

الملخص

هدف الدراسة: تحليل ظاهرة التصنيفات العالمية للجامعات، ودراسة خصائص أكثر التصنيفات تأثيراً، وتحديد مكانة الجامعات الحكومية المصرية فيها من خلال تحليل المؤشرات التي تسببت في تراجع أدائها ومقارنتها بالجامعات العربية والعالمية، واقتراح سبل عملية للترقى بها. **تصميم | منهجية | طريقة الدراسة:** استخدم التحليل الطبقي لتحديد مجموعات الجامعات العربية التي تحمل خصائص متشابهة في أدائها مع الأخرى المصرية، فضلاً عن استخدام التحليل التمييزي للوقوف على المؤشرات الأضعف والتي تصنع فرقاً معنوياً بين كل من المجموعتين المصرية والعالمية؛ وتطبيق منهج دراسة الحالة في عرض مسببات انخفاض ترتيب الجامعات المصرية الحكومية واقتراح الآليات اللازمة للترقى. **عينة الدراسة وبياناتها:** تضمنت الدراسة 120 جامعة منقسمة ما بين أفضل 100 جامعة عالمية وجميع الجامعات المصرية الواردة في تصنيف THE عام 2019، وقد بلغ عددها 20 جامعة؛ وذلك لإجراء التحليل التمييزي، فضلاً عن استخدام الحصر الشامل لجميع الجامعات العربية والمصرية الواردة في التصنيف، وبلغ عددها 47 جامعة لاستخدامها في التحليل التمييزي. **نتائج الدراسة:** صنفت الجامعات المصرية عربياً في فئة الجامعات الرائجة الأداء، فضلاً عن وجود اختلاف في تأثير مؤشرات التصنيف على تعظيم الفروق بين الجامعات المتقدمة والأخرى المصرية، وتمثلت جوانب الضعف في مؤشري البحث العلمي و التدريس مع تحليل تلك المؤشرات في الواقع المصري. **أصالة الدراسة:** دراسة تطبيقية انطلقت من نتائج التحليل الكمي لوضع الجامعات المصرية الحكومية في التصنيفات عربياً و عالمياً، لرصد مواطن الضعف؛ وصولاً إلى اقتراح آليات عملية للارتقاء بسمعة الجامعات المصرية في التصنيف العالمي. **حدود الدراسة وتطبيقاتها:** الاقتصار على إجراء التحليل الكمي على بيانات تصنيف THE؛ لندرة الجامعات المصرية في تصنيف ARWU وإصدار QS تصنيفاً خاصاً بالجامعات العربية، مع تحليل أداء الجامعات المصرية حتى عام 2019؛ أي قبل جائحة كورونا؛ وذلك لتأثيرها على مؤشرات التصنيف واختلاف آثارها من دولة إلى أخرى.

المصطلحات العلمية: تصنيف الجامعات، قياس أداء الجامعات المصرية THE، QS، ARWU.

تصنيف JEL: 1230

تم تسلّم البحث في 2022/10/20، عُدل في 2023/3/5، أُجيز للنشر في 2023/4/12.

الإشارة المرجعية: دينا حسين السيد وخالد مصطفى سعداوي، 2022، تحليل أداء الجامعات المصرية الحكومية في أبرز التصنيفات العالمية: التحديات وسبل الترقى، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، 29(2): 247-290.

Doi: 10.34120/0430-029-002-003

المقدمة

تلقي ظاهرة التصنيفات العالمية للجامعات اهتماماً متزايداً من قبل أصحاب المصالح المختلفة في مجال التعليم العالي؛ فهي أداة أساسية لمقارنة الأداء ومقياس لمستوى الجودة في مؤسسات التعليم العالي (Altbach, 2012)؛ وعليه تسعى مختلف دول العالم إلى ظهور جامعاتها في مراكز متقدمة بها؛ لكون هذه المراكز سمعة التعليم العالي في هذه الدول و تحظى بمرود إعلامي وسياسي يشجع على ظهور المزيد منها (Hazelkorn, 2015)، فضلاً عن أنها أحد المعايير التي يعتمد عليها الطلاب في الاختيار والمفاضلة بين الجامعات التي يرغبون في الالتحاق بها (Kehm, 2013)، كما تعتبر مصدراً لجذب التمويل والاستثمار بالنسبة للجامعات التي أحرزت ترتيباً مرتفعاً في تلك التصنيفات في مختلف الدول (Pietrucha, 2018)، سواء من خارج الدولة أو من داخلها؛ حيث تحرص كثير من الدول على زيادة المخصصات المالية للجامعات التي أحرزت مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية؛ سعياً للحفاظ على هذه المكانة المتميزة عالمياً (Erkkilä, 2013).

ويعدّ كل من تصنيف شنغهاي، تايمز THE، وQS من أشهر التصنيفات وأكثرها متابعة ويعدّ تصنيف ARWU الذي يعرف بتصنيف شنغهاي البداية الحقيقية لشيوع ظاهرة التصنيفات العالمية، وذلك بعد إصدار النسخة الأولى منه عام 2003، وقد لاقى اهتماماً وقبولاً في الأوساط الأكاديمية (ألتباش، 2011)؛ مما شجع على ظهور تصنيفات أخرى مشابهة؛ فظهر تصنيف THE في بريطانيا عام 2004 وذلك بالتعاون مع مؤسسة QS بلندن، ثم انفصلتا عام 2010 مكونتين بذلك تصنيفاً خاصاً بكل منهما لمختلف الجامعات حول العالم (Selten et al., 2020).

وعلى الرغم من القبول النسبي لهذه التصنيفات، الذي انعكس أكاديمياً في اهتمام بعض الدراسات بتحليل هذه الظاهرة أو عملياً بإطلاق بعض الدول لسياسات فعلية لتحسين ترتيب جامعاتها في هذه التصنيفات، فإن هناك بعض الدراسات المشككة في فعاليتها كأداة لقياس جودة التعليم العالي (Gadd et al., 2021)، وقدرتها على التعبير عن وضع ومكانة الجامعات في الدول المختلفة (Kauppi, 2018)؛ وذلك استناداً إلى بعض الانتقادات، التي بدأت مع الفكرة ذاتها، من ذلك أن القول بوجود مجموعة فائزين غير مناسب لطبيعة مؤسسات تعليمية وبحثية بالأساس (Soh, 2017; Kehm and Erkkilä, 2014; Medha, 2014)، مروراً بأن تلك التصنيفات تتحيز لبعض الدول بعينها، وهو ما يعرف بالتحيز الثقافي باعتبار تلك اللغة الإنجليزية (Fernandes et al., 2022) هي الأساسية لقواعد البيانات البحثية، بالإضافة إلى المحكمين في المجالات العلمية (Shattock, 2017)، وتتبنى معايير لا تأخذ في الاعتبار اختلاف الأهداف والسياسات التعليمية لكل دولة (Dearden et al., 2014)، وتحيز التصنيفات لجامعات تحمل خصائص بعينها سواء من خلال التركيز على بعد بعينه وعدم شمول أنشطة الجامعة كافة؛ مثل قياس سمعة أو شهرة الجامعة (Lokman, 2020; Huang, 2012) والتحيز للجامعات المتخصصة في العلوم

الطبيعية والرياضيات على حساب العلوم الاجتماعية والإنسانية (Milica et al, 2012)، فضلاً عن كثرة الانقادات التي تعرضت لها المنهجيات المتبعة في القياس (Zhang, 2021; Pinar et al., 2019) مثل: الاختيار العشوائي لأوزان مؤشرات الأداء الرئيسة (Marginson, 2013)، والأخطاء المتعلقة بجمع البيانات (حميص، 2011).

أما الجامعات المصرية؛ فتشير التقارير إلى أنها غالباً تحتل مراتب متأخرة في التصنيفات العالمية، وهنا تختلف الاستجابات ما بين إطلاق تبريرات مختلفة من قبل المسؤولين، والإعلان عن خطط مستقبلية لتطوير الجامعات للارتقاء بترتيبها في التصنيف، وذلك بوصفها مقياساً معبراً عن مستوى الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وهو ما كان أحد موضوعات مؤتمر التعليم في مصر: نحو حلول إبداعية، المنعقد بتاريخ 30 إبريل 2017 بجامعة القاهرة عن جودة التعليم وكيفية الارتقاء بالتصنيف العالمي للجامعات، فضلاً عن بذل وزارة التعليم العالي العديد من الجهود في هذا الشأن. وفي المقابل، هناك من يعارض هذه التصنيفات ويدعو إلى عدم الأخذ بنتائجها؛ استناداً إلى عدم ملاءمتها لواقع الجامعات المصرية⁽¹⁾.

فعلى الرغم من تناول بعض الدراسات لظاهرة التصنيفات العالمية للجامعات وبحثها لمكانة دول معينة بها من أجل اقتراح بعض آليات للترقي، فإن أن النسبة الكبرى منها تنسب مواطن الضعف العام إلى نظام التعليم العالي المطبق بهذه الدول على أساس أنه المتسبب الرئيس لانخفاض ترتيبها؛ أي دون الربط بين ما تسفر عنه نتائج التصنيف من مؤشرات توضح مواطن الضعف والواقع الفعلي لوضع تلك المؤشرات؛ وعلى ذلك، تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- 1 - تحليل ظاهرة التصنيفات العالمية للجامعات، المتمثلة في كل من ARWU, THE, QS.
- 2 - تتبع مكانة الجامعات الحكومية المصرية في تلك التصنيفات في ضوء مقارنتها مع الجامعات المناظرة عالمياً وعربياً، وتحديد الدول العربية المتشابهة معها في قوائم التصنيف.
- 3 - تحديد المؤشرات التي أسهمت في تراجع ترتيب الجامعات المصرية، والسبل التي يمكن أن تزيد من فرصها للترقي بمكانتها في التصنيفات العالمية بعد مراجعة الجهود المبذول من قبل الوزارة المعنية.

(1) وفقاً لتصريحات د. أشرف شبحي وزير التعليم العالي الأسبق خلال تفقده وافتتاحه لعدد من المنشآت الجامعية التابعة لجامعة ومستشفى أسوان، وهي تصريحات منشورة في جريدة الشروق عقب إعلان نتائج تصنيف THE في يناير 2016، وذلك في مقالة بعنوان "خروج جامعات مصر لم يعد بالأمر المقلق"، وصرح أيضاً بأنه سوف يوضع تصنيف خاص للجامعات المصرية بمعايير وآليات تتناسب مع وضع الجامعات في العالم العربي.

الدراسات السابقة وفروض الدراسة

اشتملت مراجعة الدراسات السابقة المعنية بظاهرة التصنيفات العالمية للجامعات على ثلاثة محاور أساسية، أولها مفهوم وبداية التصنيفات العالمية للجامعات، ثانيها تأثير التصنيفات العالمية للجامعات، ثالثها الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية.

مفهوم وبداية ظهور التصنيفات العالمية للجامعات

يُعرف البربري (2015) تصنيف الجامعات على أنه: "منهجيات تحدها هيئات وجهات مستقلة تهدف إلى ترتيب الجامعات اعتماداً على القياس الكمي لمجموعة محددة من المعايير والمؤشرات، وتصدر في صورة تقارير دورية سنوية". أو هو: "العملية التي يتم فيها ترتيب الجامعات ومعاهد التعليم العالي تبعاً لمجموعة من المعايير الموضوعية المحددة سلفاً، سواء قامت بها جهة حكومية أو غير حكومية أو عن طريق وسائل الإعلام" (نصر، 2014).

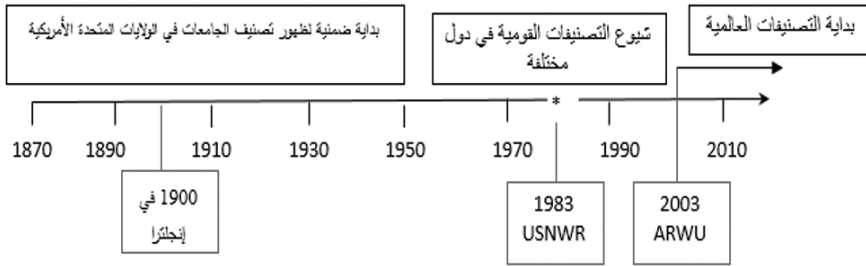
أما عن بداية ظهور التصنيف العالمي للجامعات؛ فيرى (Moed, 2017; Lukman, 2010) أنها ظاهرة حديثة نسبياً، يمتد تاريخها إلى ما يقرب من 20 عاماً مع إصدار تصنيف شنغهاي عام 2003، لكن كانت بدايتها الحقيقية مع قيام مجلة US News بإصدار مقالة عن أفضل الجامعات بعنوان "America's Best Colleges" عام 1983 (Shin, 2011)؛ ومن ثم تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية الموطن الأصلي لتصنيف الجامعات؛ فهي شهدت عديد من المحاولات المرتبطة بظهور التصنيفات العالمية، وترجع إلى القرن التاسع عشر؛ حيث كان لمكتب الشؤون التعليمية بالولايات المتحدة الأمريكية حراك ما فيما يتعلق بعملية تصنيف الجامعات، وتحديدًا منذ عام 1870 مع بداية إصداره لتقارير سنوية، تشتمل على إحصائيات تُقسّم وفقاً لها المؤسسات التعليمية من الأفضل أداءً إلى الأقل (Huang, 2011).

تبع ذلك قيام James Catelli في عام 1910 بإعداد تصنيف شمل 50 جامعة أمريكية بعنوان American Men of Science، وتقيّم وفقاً لهذا التصنيف الجامعات بناءً على عدد الباحثين البارزين في المجتمع وتميّز منشوراتهم البحثية (Catelli, 1910)؛ وفي عام 1925 أصدر Raymond Hughes تصنيفاً يضم 36 جامعة في 26 مجالاً مختلفاً في أمريكا بعنوان "Graduate Schools of America" يعنى بتقييم برامج الدراسات العليا للجامعات الولايات المتحدة من خلال سمعتها (Tobolowsky, 2015).

لقد أصدر الكاتب Chesley Manly في جريدة Chicago Tribune عام 1957 ستة تصنيفات عن أفضل 10 جامعات وكليات في مجالات مختلفة، منها الكليات التي تضم طلاباً من الجنسين، وكذلك كليات الذكور والإناث فقط، وكليات الهندسة والقانون، ومن ثم تعدّ مقالة Chesley بمثابة التصنيف الإعلامي - أي المعلن والصادر عن جهة إعلامية وهي الجريدة -

الأول للجامعات والمؤسسات التعليمية المختلفة (Shin, 2011)، تلا ذلك قيام مجلة Fiske Guide to Colleges عام 1982 ومجلة US News and World Report في عام 1983 على الترتيب بإصدار التصنيفات المتعلقة بمجال التعليم الجامعي (Rauhvargers, 2014)، وبالانتقال إلى الوضع في إنجلترا كانت بداية التصنيفات فيها عام 1900 عندما نشر Alick Maclean مقالة بعنوان Where we get our best Men؛ بهدف معرفة المناخ الذي نشأ فيه نجوم المجتمع في إنجلترا، وقد رُتبت الجامعات وفقاً لعدد الشخصيات الناجحة المتخرجة فيها (الصدقي، 2014)؛ وبذلك تكون المقالة قد كشفت عن نوع من تصنيف الجامعات ولكنه وفقاً لمعيار واحد فقط وهو مدى تميز الخريجين ونجاحهم (van der wende, 2008).

واستمرت المحاولات إلى أن أُصدر أول تصنيف عالمي للجامعات عام 2003، وهو تصنيف Academic Ranking of World Universities، وأطلق النسخة الأولى منه مركز جامعات النخب العالمية، بالتعاون مع فريق بحثي من معهد التعليم العالي التابع لجامعة شنغهاي، ويرأس هذا الفريق البروفسير Nian Cai Liu، الذي بدأ العمل في مشروع التصنيف منذ عام 1998 في إطار مشروع 985 (Cai Liu, 2015). منذ ذلك الوقت، أصبح تصنيف شنغهاي يصدر سنوياً وبشكل منتظم، وانتشر وأصبحت نتائجه تدرج في النشرات الإخبارية والتقارير السنوية لأداء الجامعات (Dembereldorj, 2018)؛ وعلى ذلك يمكن التعبير عن أحقاب نشأة تصنيف الجامعات الوطنية والعالمية وتطورها في شكل (1):



شكل1: مراحل ظهور التصنيفات العالمية للجامعات

تأثير التصنيفات العالمية للجامعات

تمارس التصنيفات تأثيرها في ثلاث صور أساسية:

سياسات قبول الطلاب: ففي دراسة أجراها (Bowman and Bastedo 2009) لقياس تأثير نتائج التصنيف على قرارات الطلاب ومعدلات القبول توصلت إلى أن الجامعات التي تظهر في التصنيف يقبل على التسجيل بها مزيد من الطلاب، وترفع متوسط درجات القبول فيها في ذلك العام، وذلك مع تثبيت العوامل الأخرى المؤثرة على أداء تلك الجامعات باستثناء نتائج

التصنيف. وقد يحتاج الطلاب؛ لضمان وظيفة مرموقة عقب تخرجهم، إلى أن يلتحقوا للتسجيل في إحدى جامعات التصنيف، حتى إنه في وظائف الشؤون القانونية - في بعض الشركات الأمريكية - تفرز أوراق المتقدمين للوظيفة بناء على ترتيب الجامعات المتخرجين فيها وفق تصنيف USNWR، وفي بعض الشركات البريطانية يشترط في المتقدمين للوظائف أن يكونوا من خريجي أفضل 30 جامعة في تصنيف (Nastase, 2015; Hazelkorn, 2015) .THE, QS.

التأثير على المؤسسات التعليمية: وفقاً لما جاء في مسح أجراه National Association for College Admission counseling Us نجد أن نحو 70% من الجامعات تشترك في سباق التصنيف من أجل الدعاية والشهرة فحسب، وعلى هذا تتعامل جامعة لويالا مع التصنيفات على أساس أنها مصدر للعوائد والأرباح وتدمجها في خططها الإستراتيجية. ويتسق هذا ما جاءت به نتيجة إحدى الدراسات (Institute for Higher Education Policy, 2009) من أن نحو 68% من الجامعات تعتمد إلى إحداث تغييرات في خططها الإستراتيجية، أو تنظيمها وعناصرها الأكاديمية؛ استجابة لنتائج التصنيف، في حين أن 8% فقط من الجامعات لم تستجب لتلك الظاهرة من الأساس. ومن ثم تؤثر نتيجة التصنيفات العالمية على البيئة التنظيمية داخل الجامعات (Safón, 2019) حتى إن بعض الجامعات أسست وحدات خاصة للتعامل مع بياناتها ومتابعة ترتيبها في التصنيف والتقدم بمقترحات لرفع موقعها في تلك القوائم؛ ففي عام 2001 انخفض ترتيب جامعة Hobart and William Smith في تصنيف USNWR، وتسبب ذلك في فصل الموظف المسؤول نتيجة خطأ في البيانات المعطاة. كذلك قد تعمل الجامعات على تغيير بياناتها المدلى بها لجهات التصنيفات؛ من أجل رفع مكانتها؛ مثل تعديل ميزانيتها لتبيان زيادة نصيب الطالب من الإنفاق (Dembereldorj, 2018)، وفي الولايات المتحدة كتبت الصحافة الأمريكية عن بعض الممارسات في هذا الصدد؛ مثل اتجاه جامعات الحقوق إلى تعيين خريجها بدوام جزئي لزيادة معدلات عمل الخريجين ورفع ترتيبها في تصنيف تايمز (حميص، 2011).

التأثير على سياسات التعليم العالي: تُدخل بعض الدول تعديلات وإصلاحات على نظمها التعليمية؛ من أجل أن تستجيب لمتطلبات التصنيفات العالمية وتتناسب مع شروطها (Rondeau, 2017)؛ إذ إنه تربط نتائج التصنيفات بعملية ضمان الجودة والاعتماد؛ بمعنى أن تجعل حصول مؤسساتها على الاعتماد مشروطاً بظهور الجامعة في قوائم التصنيف؛ مثل رومانيا وصربيا وألمانيا (Hazelkorn, 2015).

وقد تمارس نتائج التصنيفات تأثيرها على سياسات الدولة ككل، وهو ما وضحه التقرير الصادر عن المجلس القومي للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وأثبت فيه وجود علاقة بين ظهور الجامعات في تصنيف USNWR و نمط التمويل الموجه إلى كل من الولايات في الفترة 1987-1995؛ إذ زادت نسبة التمويل المقدمة للولايات التي

ظهرت جامعتها للمرة الأولى في ذلك التصنيف نحو %58 عام 1990، وذلك مقارنة بالزيادة المقدرة بـ %49 للولايات التي لم تظهر مطلقاً في التصنيف. كما وضعت هولندا من ضمن شروطها منذ عام 2008 - لحصول المهاجرين على مكانة highly-skilled migrant - أن يكون المرشحون من الحاصلين على درجة علمية من إحدى جامعات هولندا، أو يكون من خارجها ولكن من أفضل 150 جامعة في التصنيفات العالمية (Hazkorn, 2015; Myklebust, 2010).

وعلى هذا الأساس، بدأت عديد من الدول العمل جدياً في محاولة للتأثير على درجات جامعتها في مؤشرات التصنيف وإنفاق مبالغ في هذا الشأن، حتى وإن كان ذلك لا يتعلق إلا بالتسويق الإعلامي العالمي للتعليم العالي في هذه الدول وليس الجودة على الإطلاق، ويذكر في هذا الشأن محاولة جامعة الملك عبد العزيز عام 2014 باجتذاب الباحثين الذين لهم معدلات استشهاد مرتفعة لرفع درجة الجامعة في مؤشر معدلات الاستشهاد citation، وقد بدأ الأمر عند إعلان تصنيف US News and world عام 2014 أن جامعة الملك عبد العزيز حصلت على المرتبة السابعة في العالم في الرياضيات.

يضاف إلى المعايير غير المتعلقة بشكل مباشر بالتعليم العالي وجودته، معيار التدويل وقدرة الجامعة على جذب الطلاب الأجانب؛ ومن ثم أصبحت عديد من جامعات النخبة تتبع سياسات واضحة لتحسين درجتها في هذا المعيار ومؤشراته (Sadlak, 2011)، وعلى ذلك تتنوع تلك الآليات ما بين القيام بأنشطة تعليمية و توظيفية خارج نطاق الدولة؛ فمثلاً تقوم جامعة UCL بإقامة أنشطة للتوظيف في دول مختلفة خارج بريطانيا؛ مثل الصين والبرازيل، ومعارض؛ مثل معرض IECE في المملكة العربية السعودية؛ حيث يعلن فيه عن البرامج التعليمية وفرص التوظيف والتدريب التي تتيحها الجامعة، وعند تقديم الطلاب طلبات المشاركة يستكمل - بالتنسيق مع دولهم- تنظيم أنشطة التوظيف من قبل مكتبهم الدولي في تلك الدول. فضلاً عن حرص الجامعة على تدشين علاقات قوية مع القنوات الإعلامية الوطنية والدولية؛ مثل الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية المتخصصة لنشر أبحاث الجامعة والحالات الدراسية المتميزة ومشاركة أفضل الممارسات مع الاستفادة من قنواتها بمنصات التسويق الرقمي مثل Facebook و Twitter و YouTube. وتسعى جامعة London Business في بريطانيا إلى تكوين روابط وشراكات قوية مع جامعات مرموقة؛ مثل هونج كونج وكلية إدارة الأعمال في كولومبيا، بالإضافة إلى اتجاهها لجمع التبرعات من مختلف الجهات لتوفير مزيد من التمويل الذاتي وإمكانية إتاحة منح ممولة بالكامل للطلاب الأجانب؛ ومن ثم تحسين سمعتها الدولية. ومن الآليات التي تساعد أيضاً على التدويل تقديم جزء من البرامج التعليمية عن بعد بالكامل، أو من خلال تطبيق التعليم المدمج، و كذلك يسهل كون الجامعة معتمدة دولياً قدرتها على جذب مزيد من الطلاب الأجانب (Helmi and Pius, 2018).

الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية

أوضحت دراسة البربري (2015) أن هناك بعض الأسباب وراء تراجع ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات، أهمها محاولة تحقيق المساواة في التعليم الجامعي، والتوسع في قبول الطلاب على حساب الجودة، ومحدودية مصادر تمويل الجامعات وتحمل الحكومة الجزء الأكبر منه، وضعف النشر الدولي. وقد قام الباحث بدراسة أهم البرامج والسياسات والإجراءات التي انتهجتها بعض الجامعات في الدول الآسيوية ذات المراكز المتقدمة في التصنيفات العالمية؛ مثل: تايوان، والمملكة العربية السعودية، وكوريا الجنوبية، لتقديم عدد من الآليات لتحسين مكانة الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية.

وتوضح دراسة عبد ربه (2015) التحديات التي تعوق جامعة المنصورة عن الالتحاق بالتصنيفات العالمية، ومنها: ضعف جودة العملية التعليمية، تدني جودة البحث العلمي، تدهور أوضاع أعضاء هيئة التدريس، نمطية الخطط والبرامج والمقررات الدراسية، قلة العائد من البعثات في الخارج. واقترحت الدراسة ضرورة توافر إستراتيجية للجامعة وتطوير أساليب اختيار القيادات، وتطوير سياسة قبول الطلاب والخطط والبرامج والمقررات الدراسية، وتدويل الجامعة واستقطاب الباحثين والعلماء من الدول المختلفة ودخول الجامعة في شراكات دولية مع جامعات عريقة عالمياً.

وإن كانت هذه الأدبيات متقاطعة مع أهداف هذه الدراسة، فإنه يُلاحظ أن هذه الدراسات انطلقت من التساؤل بشأن عوامل تدني مراتب تلك الجامعات في التصنيف، وجاءت الإجابة بتحديد عوامل ضعف نظام التعليم الجامعي المصري عامة على أساس أنه السبب في ذلك، وهنا يكمن هدف الدراسة في تحليل مكانة الجامعات المصرية في أبرز التصنيفات العالمية مع استخدام بعض الأساليب الإحصائية للوصول للتحديد الدقيق للمتغيرات الأضعف في أداء تلك الجامعات بمقارنتها بالقرناء في السياق العالمي والعربي، ويتحقق ذلك في ضوء البحث في مدى صحة الفروض الآتية:

الفرض الأول: تختلف مؤشرات التصنيف في درجة مساهمتها في إحداث فروق ذات دلالة معنوية بين الجامعات المتقدمة في التصنيف والجامعات الحكومية المصرية

الفرض الثاني: هناك بعض الجامعات العربية التي تتشابه في أدائها مع الجامعات المصرية في التصنيف العالمي

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المدخل الكمي؛ من أجل الوصول عملياً لمواطن ضعف الجامعات المصرية الحكومية في التصنيفات العالمية، وقد أجري تحليل التمايز الذي يُستخدم لتحديد أفضل توليفة من المتغيرات -على الترتيب- التي تسهم في تعظيم الفرق بين الجامعات العالمية التي تقع على قمة التصنيف والأخرى المصرية، وباستخدام هذا الأسلوب

نتمكن من بحث صحة الفرض الأول، فضلاً عن استخدام التحليل الطبقي لبحث الفرض الثاني للدراسة وتحديد أي من الدول العربية تحمل خصائص متشابهة، في أداء جامعاتها في التصنيف العالمي مع الجامعات المصرية، وفيما يلي تحديد لمجتمع الدراسة ومتغيراتها.

مجتمع الدراسة واختبار شروط الأساليب الإحصائية المستخدمة

اشتملت الدراسة على مجموعتين، أولاهما استخدمت لإجراء التحليل التمييزي Discriminant analysis، وتمثلت في 120 جامعة تنقسم ما بين 100 الجامعة الأفضل عالمياً في تصنيف تايمز لعام 2019، ومقارنتها مع جميع الجامعات المصرية الحكومية الواردة في التصنيف ذاته؛ بواقع 20 جامعة، وهناك بعض الشروط التي يجب التحقق منها حتى يمكن القيام بهذا التحليل، منها شرط اختلاف التباين والمتوسط بين المجموعتين، واستعين ببرنامج SPSS version 2020 لاختبار الشرط الأول القائل باختلاف التباين بين متغيرات مجموعة جامعات الدول المتقدمة عن الجامعات المصرية باستخدام اختبار Box's Test of Equality of Covariance Matrices واختبار الشرط الثاني باختلاف المتوسطات باستخدام اختبار wilks' lambda، وبالفعل تم التحقق من اختلاف المتوسطات لمؤشرات كل من المجموعتين، و هو الموضح في الجدول الآتي:

جدول 1

نتائج اختبار التباين بين المجموعتين ومتوسطاتهما

المؤشرات	متوسط الجامعات المتقدمة بالتصنيف	متوسط الجامعات المصرية الحكومية	قيم اختبار Wilks' Lambda
أعضاء هيئة التدريس	61.45	19.54	0.283
البحث العلمي	69.08	10.97	0.195
معدلات الاستشهاد	89.48	36.23	0.289
المساهمة في قطاع الصناعة	61.30	40.98	0.821
التدويل	69.64	57.22	0.922

أما عن التحليل الطبقي cluster analysis؛ فاستعين بجميع الجامعات المصرية والعربية الواردة في التصنيف ذاته، التي بلغت 50 جامعة، لدراسة أنماط التشابه والاختلاف في أداء الجامعات المصرية عن العربية.

متغيرات الدراسة ومعايير التصنيفات العالمية للجامعات

تتناول الدراسة كلاً من تصنيف THE، وتصنيف شنغهاي، وتصنيف أفضل جامعات العالم (QS)؛ لتمثل ظاهرة التصنيف العالمي للجامعات، وفيما يلي توضيح للمعايير التي تتبناها كل من هذه التصنيفات:

تصنيف تايمز للتعليم العالي

يترجم ذلك التصنيف مفهوم أداء المؤسسات التعليمية بالاعتماد على 5 أبعاد رئيسية يوضحها جدول (2).

جدول 2

معايير ومؤشرات التصنيفات العلمية للجامعات وفقاً لتصنيف THE

المعيار criteria	المؤشرات indicators	الأوزان Weights
1. الاستشهاد البحثي	معدل التوثيق أو الاقتباس للبحث العلمي في مجال ما مقارنة بمتوسط الاقتباسات للأبحاث المشابهة في المجال ذاته	30%
2. التدريس (30%)	نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب	4.5%
	نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه إلى الحاصلين على درجة البكالوريوس	2.25%
	نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه إلى أعضاء هيئة التدريس	6%
	مسوح السمعة لأعضاء هيئة التدريس	15%
	نصيب أعضاء هيئة التدريس والمرافق العامة من دخل الجامعة	2.25%
3. البحث العلمي (30%)	مسوح السمعة البحثية	18%
	نصيب عضو هيئة التدريس من دخل البحث العلمي للجامعة	6%
	الإنتاجية البحثية	6%
	أي نصيب باحثي الجامعة وأعضاء هيئة التدريس من الأبحاث العلمية المنشورة	
4. المساهمة في مجال الصناعة (2.5%)	نصيب مشاركة بحوث الجامعة في مجال الصناعة إلى أعضاء هيئة التدريس.	2.5%
5. النظرة الدولية (7.5%)	نسبة الطلاب المحليين إلى الطلاب الأجانب	2.5%
	نسبة الطلاب الأجانب إلى أعضاء هيئة التدريس	2.5%
	نسبة المشاركة البحثية بين الجامعات عبر الدول	2.5%

يوضح الجدول السابق شمول التصنيف لأغلب جوانب العملية التعليمية والبحثية، وذلك متمثل في مؤشرات جودة أعضاء هيئة التدريس، أما عن النشاط البحثي للجامعة، فهو يقاس من خلال الإنتاجية البحثية وترشيحات النظراء ومعدلات التوثيق ونسق التعامل بين الجامعة والقطاع الصناعي، وأخيراً تدويل الجامعة وسياستها المتبعة في جذب الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس ودعم الشراكات البحثية.

التصنيف الأكاديمي للجامعات حول العالم

اعتمد تصنيف شنغهاي على 4 معايير أساسية تناقش جودة العملية التعليمية والبحثية، يوضحها جدول (3).

جدول 3

معايير تصنيف الجامعات العالمية وفقاً لتصنيف AWUR

الأوزان Weights	المؤشرات indicators	المعيار criteria
10%	خريجو الجامعة الحاصلون على جوائز نوبل أو ميداليات فيلدرز في الرياضيات	جودة التعليم (10%) Quality of Education
20%	أعضاء هيئة التدريس الحاصلون على جوائز نوبل أو ميداليات فيلدرز	مستوى هيئة التدريس (40%) Quality of Faculty
20%	الباحثون الذين تم الاستشهاد بأبحاثهم بمعدلات كبيرة في 21 تخصصاً علمياً	
20%	عدد الأبحاث العلمية المنشورة في مجلتي العلوم والطبيعة Nature science	مخرجات البحث (40%) Research output
20%	الأبحاث الواردة بديل النشر العلمي الموسع SCIE، ودليل نشر أبحاث العلوم الإجتماعية SSCI	
10%	نصيب أعضاء هيئة التدريس من الأداء (10%) نصيب أعضاء هيئة التدريس من الأداء الأكاديمي للجامعة	Per Capita Performance

شكلت أوزان المؤشرات المتعلقة بالنشاط البحثي للجامعات نحو 60%، وهي أيضاً نسبة اعتماده على البيانات البيبليومترية في ظل غياب بيانات المسوح على الإطلاق، وتكون مصادر البيانات التي تستخدمها مواقع بيانات النشر الدولي والدوريات المحكمة تشكل نسبة 90% من بياناته وكذلك 10% من قبل الجهات الوطنية التي تتيح معلومات عن المؤسسات التعليمية في كل دولة، وذلك ما يجعله أكثر تناسباً مع الجامعات التي تركز على نشاطها البحثي بدرجة أكبر من التعليمي، وهو المخالف للوضع الذي تقوم عليه الجامعات العربية والمصرية.

تصنيف أفضل الجامعات الصادر عن Quacquarelli Symonds

يترجم تصنيف QS مفهوم أداء التعليم العالي في أربعة أبعاد رئيسة هي الموضحة في جدول (4).

جدول 4

معايير تصنيف QS

الوزن النسبي weights	المؤشر Indicators	المعيار criteria
40%	السمة الأكاديمية	جودة العملية التعليمية
20%	نسبة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس	Teaching Quality

تابع / جدول 4
معايير تصنيف QS

الوزن النسبي weights	المؤشر Indicators	المعيار criteria
10%	سمعة المؤسسة لدى جهات العمل	توظيف الخريجين Graduate Employability
20%	الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس	الأداء البحثي للمؤسسة Research Quality
5%	نسبة الطلاب الأجانب	تدويل المؤسسة التعليمية
5%	نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب	International Outlook

بلغت نسبة المؤشرات المعنية بالعملية التعليمية للجامعات نحو 70% في مقابل 20% للأداء البحثي، وهو ما انعكس على مصادر ونوعية البيانات المستخدمة في التصنيف؛ حيث تعتمد جهة تصنيف QS على بيانات مسوح النظراء بنسبة أكبر من الأخرى البيومترية بنسبتي 50% و 20% على الترتيب، كما تحصل جهة التصنيف على معلوماتها من قبل المؤسسات ذاتها بنسبة 30% وقواعد البيانات ومسوح السمعة بنسبتي 20% و 50% على الترتيب.

نتائج الدراسة

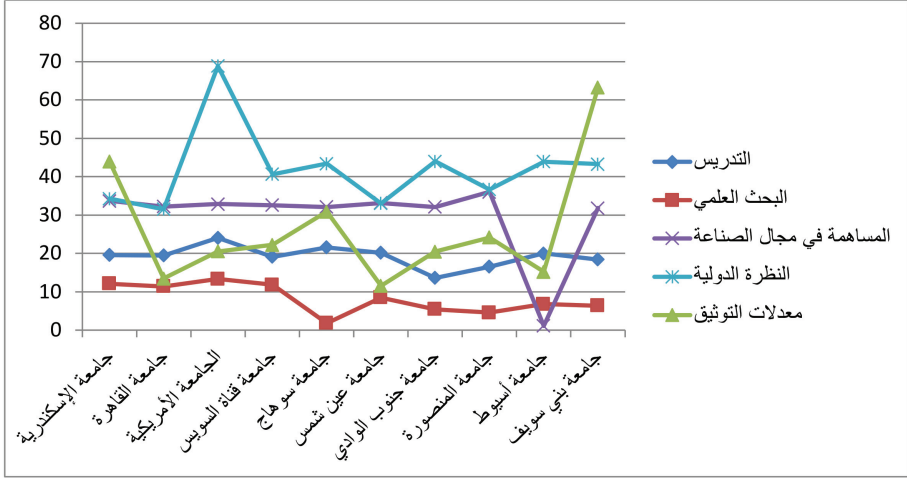
يبدأ التسلسل الرئيسي في عرض نتائج الدراسة مع رصد مكانة الجامعات المصرية في التصنيفات ومن بعدها المضاهاة بنظائرها من الجامعات الدولية من خلال عرض نتائج التحليل التمييزي والتحليل الطبقي لتحديد أي من الجامعات العربية الأكثر تشابهاً معها في الأداء. وتحليل أسباب انخفاض ترتيب الجامعات المصرية من خلال البحث في وضع هذه المؤشرات الأضعف في الواقع المصري، وأخيراً اقتراح بعض من سبل الترتيبي لتحسين أداء الجامعات المصرية في تلك المؤشرات، وذلك بعد عرض جهود وزارة التعليم العالي في هذا الشأن.

مكانة الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية

1. تصنيف تايمز التعليم العالي

انحسر الوجود المصري عن تصنيف تايمز منذ انفصاله عن QS عام 2011؛ فلم تظهر في قوائمها إلا جامعة الإسكندرية في عامي 2011 و 2012 في ترتيب متقدم نسبياً؛ بواقع رتبتي 147، 301-350، ولكن حقيقة الوضع خلاف ذلك؛ لأن التصنيف قد أعلن نتائجه في تلك السنوات لأفضل 200 و 400 جامعة على الترتيب؛ ومن ثم فهي لا تزال أيضاً في ذيل القائمة، ومن بعد ذلك انقطعت الجامعات المصرية كافة عن التصنيف لتعود مرة أخرى بعد ثلاث سنوات؛ لتظهر أداءً أفضل منذ عام 2016 بانضمام جامعة القاهرة وجامعة قناة السويس لأول

مرة بالإضافة لجامعة الإسكندرية، في حين كانت لجامعة أسيوط، سوهاج وبنى سويف الفرصة الأولى للظهور عام 2017، و في 2018 مع بدء توسع جهة التصنيف لتقييم وترتيب مزيد من الجامعات لتستقر في الفئة الأخيرة 800-1000 جامعة. وبالنسبة لتحليل وضع الجامعات المصرية في مؤشرات أداء التصنيف يوضحها الشكل الآتي:



شكل 2: متوسط درجات الجامعات المصرية الواردة في تصنيف تايمز في فترة 2011-2019

يلاحظ من شكل (2) الانخفاض الواضح في درجات الجامعات المصرية الحكومية في معيار البحث العلمي، وأقلها كان جامعة سوهاج؛ في حين أن المعيارين الأفضلين كانا المساهمة في مجال الصناعة الذي أحرز ثباتاً نسبياً في الجامعات المتناولة باستثناء جامعة أسيوط، والنظرة الدولية التي تفوقت فيها الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وأخيراً جاء معيار معدلات التوثيق متقاطعاً مع معيار التدريس في أغلب الجامعات، إلا أن كلاً من جامعتي بني سويف والإسكندرية استطاعت أن تحزر فيه درجات مرتفعة نسبياً، على الرغم من وجود انخفاض وضعف عام لمؤشري البحث العلمي والتدريس في التصنيف، إلا أنه يزيد فيها درجات معدلات التوثيق عن معيار البحث العلمي، وهذا يعني ارتفاع تأثير الأبحاث المنشورة من قبل الجامعات المصرية في ظل انخفاض الإنتاجية البحثية لتلك الجامعات، وذلك على الرغم من العلاقة الارتباطية القوية بينهما إحصائياً ومنطقياً.

قد يعزى ذلك إلى ضعف مشاركة الباحثين والأكاديميين العرب بوجه عام في مسوح السمعة، التي لها الوزن الأكبر في مؤشري البحث العلمي - السمعة البحثية 18% - ومعيار التدريس - سمعة الأكاديمية 15%- إذ بلغت نسبة المشاركين في مسوح السمعة من الشرق الأوسط نحو 2% من إجمالي المشاركين، وكذلك بلغت نسبة المتخصصين من قطاع العلوم

الاجتماعية والإنسانية التي هي مركز الاهتمام البحثي لخريجي الجامعات المصرية و العربية وبحثها نحو 27.6% (THE World Reputation Rankings, 2018)، بالإضافة إلى انقسام مؤشر البحث العلمي ما بين السمعة البحثية، والإنتاجية البحثية، ودخل الجامعة من أبحاثها العلمية؛ ومن ثم - في ظل ضعف الأخيرة والأولى لدى الجامعات المصرية - يكون مبرر ضعف معيار البحث العلمي المتعدد التقسيم في مواجهة معيار الاستشهاد ذي التقسيم الأحادي.

والمفارقة الأخرى أيضاً تتمثل في أنه، على الرغم من العلاقة المنطقية التي قد تربط بين البحث العلمي ودرجة مساهمته في تكوين النظرة الدولية المتميزة للجامعات، ينخفض البحث العلمي بشكل واضح في الحالة المصرية في مقابل الارتفاع النسبي لدرجات معيار النظرة الدولية، وقد يعزى ذلك إلى المنهجية التي بني عليها هذا المعيار لم تقم فقط على التعاون الدولي في الأبحاث العلمية، فمعيار النظرة الدولية مخصص له 7.5% من درجة المؤشر الكلي للتصنيف، ومنقسم ما بين 2.5% للقدرة على جذب الطلاب الأجانب و2.5% للأساتذة الأجانب و2.5% للأبحاث التي تم نشرها بالتعاون مع أحد الباحثين من دولة أخرى international co-author، كما ان فرق الأوزان المخصصة لكل من المعيارين كفيل بصنع هذا الفارق، فمعيار البحث العلمي (30%) منها 6% - أي (20%) فقط - للإنتاجية البحثية، وهذا يعني أنه ليس بالضرورة أن يكون انخفاض درجات الجامعات المصرية لضعف الإنتاجية البحثية فقط؛ أي الأبحاث المنشورة دولياً والتي تسهم في تعزيز النظرة الدولية، في حين أن النظرة الدولية 7.5%، ومن ثم ترتفع درجة تأثير التغيير في أي من المؤشرات الثلاثة بالنسبة للوزن المنخفض المخصص لهذا المعيار.

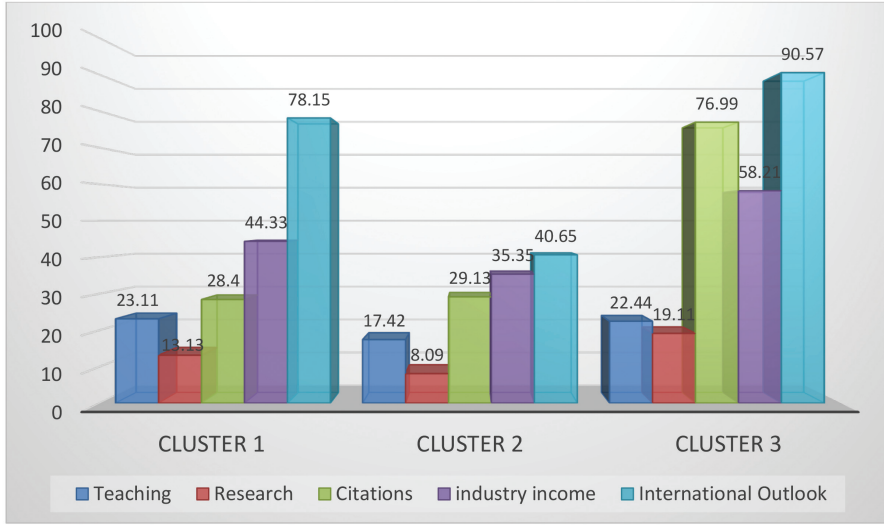
نتيجة التحليل التمييزي

جاءت النتيجة بأن التوليفة الأكثر أهمية من المعايير التي تميز بين مجموعتي الجامعات المتقدمة في التصنيف والجامعات المصرية، هي على الترتيب: البحث العلمي، والتدريس، ومعدلات الاستشهاد، وانخفاض درجات الجامعات المصرية في هذه المعايير هو الذي يصنع هذا الفارق في الترتيب؛ إذ بلغت أعلى قيم لمعاملات الارتباط مع متغيرات الدالة التمييزية Canonical discriminant function coefficients لمعيار البحث العلمي (0.811)، من بعدها التدريس (0.635)، يليها معدلات الاستشهاد (0.626)، وأقل قيم كانت من نصيب معيار المساهمة في الصناعة (0.186)، وأخيراً معيار التدويل (0.116).

نتيجة التحليل الطبقي

أجري التحليل الطبقي لبيان الجامعات التي تتسم بأداء متشابه في تصنيف تايمز؛ أي التي تنتمي للمجموعة نفسها ويحدها عوامل الضعف ذاتها؛ ومن ثم تحديد المجموعة التي

تتنمي إليها الجامعات المصرية، ويوضح نتيجة التحليل شكل (3)، وقد أسفرت عن وجود ثلاث مجموعات من الجامعات تحمل خصائص مختلفة.



شكل 3: التحليل الطبقي لبيانات الجامعات العربية في تصنيف تايمز لعام 2019

يعبر شكل (3) عن أداء الجامعات العربية في تصنيف تايمز وفقاً لعام 2019، وقد ظهر فيه 47 جامعة عربية، وهو بذلك يمثل أكبر عدد من الجامعات العربية التي تمكنت من المشاركة في التصنيف منذ بداية نشأته، وقسمت تلك الجامعات إلى 3 مجموعات، تمثل الأعمدة متوسطة درجات الجامعات المنتمية إلى كل مجموعة وفقاً لكل معيار من معايير التصنيف؛ وهو ما يعبر عن الأداء المتباين لجامعات كل مجموعة، ولكن تبقى الصفة المشتركة بين المجموعات الثلاث هي كون معياري البحث العلمي والتدريس الأضعف على الإطلاق. ومعيار النظرة الدولية كان المعيار الأفضل أداءً لتلك الجامعات وإن اختلفت هذه الدرجة من الضعف أو الأفضلية بين كل مجموعة، وفيما يلي توضيح لخصائص هذه المجموعات وكذلك الجامعات المنتمين إليها:

المجموعة الأولى: تكمن نقطة قوة جامعات هذه المجموعة في الانتشار الدولي؛ وذلك بحصولها على درجة مرتفعة نسبياً في معيار التدويل وصلت في المتوسط إلى 78.15، يليها مباشرة درجاتها في معيار المساهمة في الصناعة بأداء متوسط بحيازتها 44.33 درجة في المتوسط، في حين كانت أقل درجاتها في معايير التدريس، والبحث العلمي ومعدلات الاستشهاد، وإن كانت درجاتها ضعيفة بالنسبة للمعيار الثاني فإنها الأعلى من بين المجموعات الثلاث في هذا المعيار. ويشكل أعضاء هذه المجموعة نسبة 23.91% من إجمالي

الجامعات العربية المشتركة في التصنيف؛ أي بواقع 12 جامعة، وأغلب تلك الجامعات المعروفة دولياً تنتمي لدول الخليج العربي - باستثناء جامعة الأردن - بالأساس؛ مثل جامعة الكويت، وجامعة السلطان قابوس بعمان، جامعة الملك سعود، وجامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للخدمات الطبية، وجامعة الملك فهد للتعدين والبتترول، وجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، وجامعة الشارقة، والجامعة الأمريكية بالشارقة، أو بقية الجامعات العربية المشتركة مع جامعات أجنبية لتحقيق درجة مرتفعة من الانتشار الدولي وهي: الجامعة الأمريكية في مصر، الجامعة الأمريكية اللبنانية، وبذلك يمكن أن نطلق على هذه الفئة الجامعات العربية الدولية.

المجموعة الثانية: تمثل هذه الفئة أغلب الجامعات العربية المنضمة للتصنيف؛ فهي تشتمل على 28 جامعة؛ أي بواقع 60.87% من الجامعات العربية، وهي بذلك تعكس الوضع الأكثر انتشاراً وجوانب القصور الحقيقية في أداء تلك الجامعات؛ حيث حصلت على أقل درجات في معيار التدريس والبحث العلمي بين المجموعات الثلاث بمتوسط 8.09 و 17.42 على الترتيب، وبمتوسط درجات منخفض في معياري معدلات الاستشهاد والمساهمة في الصناعة بالأبحاث العلمية بلغ نحو 29.13 و 35.35 على الترتيب، وآخر متوسط نسبياً في معيار التدويل بلغ ما يقرب من 41، وعلى ذلك تقترب خصائص جامعات تلك الفئة نسبياً من المجموعة الأولى، وما يميز الأولى إلا البعد الدولي بالأساس، وتشمل جميع الجامعات المصرية المشتركة في التصنيف - باستثناء الجامعة الأمريكية - التي مثلت أغلب أعضاء هذه الفئة بواقع 18 جامعة، وتحمل الجامعات المصرية الخصائص ذاتها بحكم انتمائها لهذه المجموعة إلا أن بعضها يزيد فيها درجات معيار الاستشهاد البحثي لتراوح ما بين 52.10 و 69، وهي جامعات: بنها، بني سويف، كفر الشيخ، المنصورة، قناة السويس، وهو ما يميز ترتيبها لترتقي فئة 601-800 عن الجامعات المصرية الأخرى، التي تقع في ذيل التصنيف وهي جامعات: القاهرة، الفيوم، سوهاج، طنطا، عين شمس، أسيوط، حلوان، المنوفية، المنيا، جنوب الوادي والأزهر، وإن كانت الأخيرة تتميز بدرجة مرتفعة نسبياً عن متوسط المجموعة في معيار التدويل بلغ 46.70 درجة، وتشمل هذه المجموعة أيضاً جامعات: المغرب، تونس، العراق، الأردن - باستثناء جامعة الأردن - ومن ثم تمثل تلك الفئة الجامعات المنخفضة الأداء بصورة إجمالية، ويراوح ترتيبها في فئتي 800-1000 و 1000+؛ وعلى ذلك يمكن تسمية هذه المجموعة بالجامعات العربية رائجة الأداء.

المجموعة الثالثة: يتسم أعضاء هذه المجموعة بارتفاع واضح في جميع معايير التصنيف، باستثناء الانخفاض في معياري التدريس والبحث العلمي؛ إذ بلغ متوسط معياري التدويل ومعدلات الاستشهاد البحثي نحو 90.57 و 76.99 على الترتيب، ويليهما معيار المساهمة في الصناعة الذي بلغ في المتوسط نحو 58.21 درجة، في حين كان أعلى متوسط لدرجات معيار التدريس بين المجموعات الثلاث من نصيب أعضاء هذه المجموعة؛ إذ بلغ نحو 19.11؛ وبلغ

متوسط درجات معيار البحث العلمي 22.44، وهو يقل طفيفاً عن أعضاء المجموعة الأولى. وتضم هذه الفئة 7 جامعات؛ أي بنسبة %15.22 من الجامعات العربية في تصنيف تايمز، ولما كان معيارا التدويل ومعدلات الاستشهاد نقطتي قوة جامعات هذه الفئة فجاء أغلبها من دول الخليج العربي، وهي: جامعة الملك عبدالعزيز التي حققت 99 درجة، وهي أعلى درجة في معدلات الاستشهاد، جامعة قطر بتحقيق 99.80 درجة في معيار التدويل، يليها جامعة فيصل التي حققت 98.7 في المعيار ذاته، وجامعة خليفة التي وصلت إلى نحو 96.40، وبلغت درجة 100 في معيار المساهمة في الصناعة، وأخيراً في دول الخليج كانت جامعة الإمارات المتحدة العربية بدرجة 94.30 في معيار التدويل أما الجامعات خارج الخليج العربي، فكانت لبنان والأردن؛ فالجامعة الأمريكية في بيروت كان معيارها الأبرز هو التدويل وحققت درجة 88.36، أما جامعة الأردن للعلوم والتكنولوجيا، فوصلت إلى 98.30 في معيار الاستشهاد البحثي، ولما كانت تلك الجامعات هي التي استطاعت أن ترتاد نادي جامعات النخبة العالمية، فإنه من بين الجامعات العربية، فإنه يمكن أن نطلق على هذه المجموعة جامعات النخبة العربية.

2. تصنيف شنغهاي

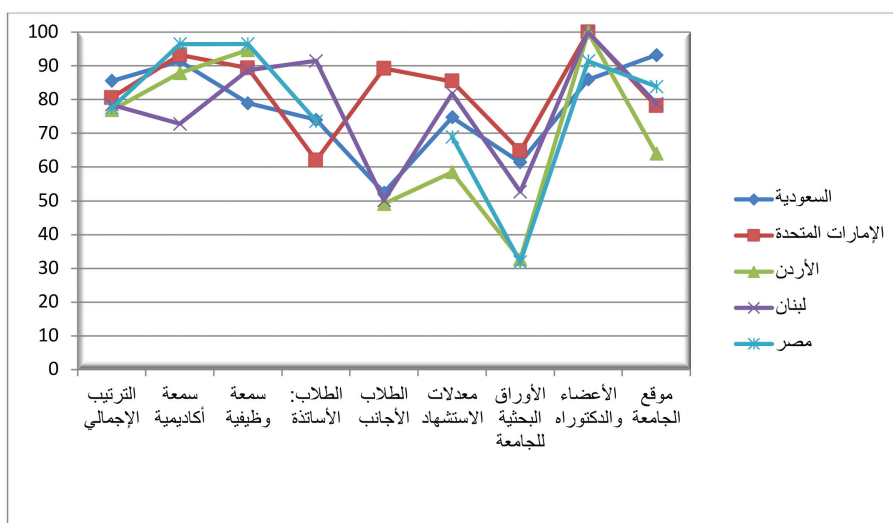
في الفترة من 2012-2019، كان هناك ضعف بل ندرة في حضور الجامعات المصرية، وذلك أمر متوقع؛ نظراً لتبني التصنيف مؤشرات صارمة ومتناسبة بالأساس مع جامعات النخب العالمية، خاصة فيما يتعلق بمؤشري جوائز نوبل وفيلدن، سواء لأعضاء هيئة التدريس أو خريجي الجامعة، والأمر أكثر حساسية بالنسبة للأولى عن الأخيرة؛ ومن ثم لم يتضمن تصنيف أفضل 500 جامعة سوى دولتين فقط، هما: السعودية ومصر؛ بواقع أربع جامعات للأولى وجامعة واحدة فقط للثانية.

وتشترك جامعات الدولتين في انخفاض مساهمتهما بالأبحاث المتعلقة بمجالات العلوم والطبيعية، وذلك مقارنة بالجامعات العالمية التي أخذت 100 درجة، وتم معايرة درجات الجامعات الأخرى على أساسها؛ مما انعكس على درجات مؤشر الأبحاث المنشورة في مجلتي العلوم والطبيعية، وقد كانت جامعة القاهرة هي الجامعة المصرية الوحيدة التي استطاعت أن تصل إلى هذا التصنيف منذ عام 2006، ولكن في عام 2018 تم تعزيز مكانة الجامعات المصرية مع دخول جامعات: الإسكندرية، عين شمس، المنصورة وبنبي سويف، وإن كانت هذه الجامعات في ذيل القائمة في الفئات ما بين 600-1000، فإن مجرد دخول جامعات جديدة يمثل إضافة نسبية لمكانة الجامعات العربية حول العالم.

3. تصنيف QS

ظهر في التصنيف خمس جامعات مصرية بشكل دوري خلال الفترة 2016/2019، وهي: الجامعة الأمريكية، جامعة القاهرة، جامعة عين شمس، جامعة الإسكندرية، جامعة الأزهر، في حين انضمت أسيوط لأول مرة في عام 2019 في الفئة الأخيرة 800-1000، وإن كانت الجامعة الأمريكية

هي الأفضل ترتيباً بين تلك الجامعات بوجودها ما بين أفضل 400 جامعة أو أقل كل عام فإنه ينطبق عليها السمة ذاتها في الجامعات المصرية وهي انخفاض الأداء المسجل في التصنيف تدريجياً، وذلك باستثناء جامعة القاهرة عام 2018 التي شهدت فيه تحسناً عن عامها السابق لتكون في الفئة 481-490 بدلاً من 521-530، في حين احتفظت بقية الجامعات بترتيبها في الفئة الأخيرة للتصنيف. يقدم تصنيف QS طرماً خاصاً بالدول العربية، وهو ما يسمى QS Arab Region؛ وذلك بالاعتماد على معايير مشابهة للتصنيف الأصلي ولكن بمراعاة وإضافة لبعض الجوانب المتعلقة بالشأن العربي، وأصدرت النسخة الأولى منه منذ عام 2014 بتقييم أداء 100 جامعة عربية. أما عن أداء مصر بين الدول العربية؛ فيوضحها الشكل الآتي:



شكل 4: أداء أبرز الجامعات في البلاد العربية وفق تصنيف QS عام 2019

نلاحظ أن الجامعات المصرية تحظى بأعلى درجات في مؤشري السمعة الوظيفية والأكاديمية؛ مما يعكس درجة مرتفعة من الثقة في خريجي الجامعات المصرية وأعضاء هيئة التدريس فيها، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤشري موقع الجامعة وأعضاء هيئة التدريس الحاصلين على الدكتوراه، في حين تتخذ مركزاً وسطاً في مؤشر نسبة الطلاب إلى الأساتذة بين كل من لبنان والإمارات، وحققت الأداء الأضعف في كل من مؤشر الأوراق البحثية للجامعة ونسبة الطلاب الأجانب، أما عن الدرجة الإجمالية للتصنيف؛ فكانت السعودية والإمارات صاحبتا الأداء الأعلى في المؤشر النهائي، ومن بعدهما لبنان، مصر، الأردن، كما أثبتت الدول كافة مستوى متقدماً نسبياً في مؤشري السمعة الأكاديمية والوظيفية لجامعاتها، وكذلك معدلات أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجة الدكتوراه وموقع الجامعات، باستثناء الأردن، في حين شهد أغلبها أداء متواضعاً في مؤشر الأوراق البحثية للجامعة. أما مؤشر نسبة الطلاب إلى أعضاء

هيئة التدريس؛ فكان لصالح لبنان والأقل كانت للإمارات، وعلى العكس من ذلك في مؤشر نسبة الطلاب الأجانب الذي انخفضت فيه أغلب الدول باستثناء الإمارات. على ذلك كان لكل من السعودية والإمارات نمط متشابه نوعاً ما في أدائهما في التصنيف، وتقترب منهما لبنان أيضاً، في حين تشكل الأردن ومصر نمطاً متسقاً في جامعاتهما وظهورهما في التصنيف.

أسباب تأخر ترتيب الجامعات المصرية

ببحث حالة الجامعات المصرية وفقاً للمؤشرات الأضعف أداءً في ضوء نتائج التحليل السابق لمكانتها بين الجامعات العالمية والعربية نحصل على النتائج الآتية:

وضع البحث العلمي والابتكار

يواجه مجتمع البحث العلمي في مصر عديد من التحديات والمشكلات التي تنقسم إلى مستويين، أولهما: مدخلات البحث العلمي والتطوير سواء موارد مالية وعينية بشرية (الهيبي، 2017). ثانيهما: مخرجات البحث العلمي وارتباطاته بقطاعات الدولة وانعكاس ذلك على جودة الأبحاث المنتجة في براءات الاختراع وجوائز نوبل وفيلدز، وفيما يلي توضيح لواقع البحث العلمي ومشكلاته في مصر:

مدخلات البحث العلمي

لعل أهم التحديات التي تواجه المجتمع البحثي المصري بل العربي أيضاً، المتعلقة بالموارد البشرية والمالية في مجال البحث العلمي ما يأتي:

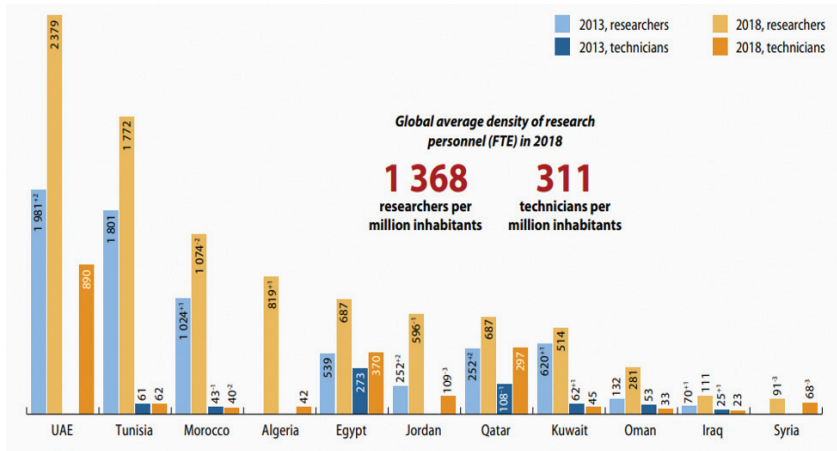
- انخفاض معدلات الإنفاق والاستثمار في مجال البحث العلمي

إذا كان أهم ما يميز جامعات النخبة هو إصداراتها البحثية ومستواها العلمي المتميز فهذا يتطلب أن تنفق دول تلك الجامعات على هذا الجانب وتطويره بمعدلات ضخمة، ولعل أبرز ما يبين ذلك مؤشر البحث والتنمية R&D، الذي يوضح نسبة إنفاق الدول على البحث العلمي والتطوير من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويتبين من خلاله أن إنفاق مصر في المتوسط نحو 0.72% في الفترة من 2010-2018، وهو ما يتسق مع درجة المؤشر في الوطن العربي؛ حيث خصصت أغلب الحكومات العربية نسبة تراوح بين 0.4% و 0.8% في المتوسط من ميزانيتها للبحث العلمي وفقاً لبيانات البنك الدولي (World Development Indicators, 2018)؛ حيث بلغت تلك النسبة في الجزائر نحو 0.54%، وفي البحرين 0.1%، وفي السعودية 0.82%، وفي الأردن 0.71%، وذلك لايقارن بنسب إنفاق الدول المتقدمة، التي تراوح ما بين 2% و4%؛ إذ بلغت في إسرائيل 4.59%، وفي كوريا 4.81%، وفي اليابان 3.26%، وكان المصدر الأول لتمويل البحث العلمي هو الدعم الحكومي بواقع 21 مليار جنيه عام 2018، ويسهم في هذه العملية أيضاً كل من صندوق العلوم والتكنولوجيا الذي خصص نحو 1.9 مليار جنيه عام 2017 لتمويل 2126 بحثاً علمياً وأكاديمية البحث العلمي وإنفاقها ما يقدر بنحو 1.1 مليار لتمويل بعض المشروعات

البحثية، بالإضافة إلى الجهات الدولية ودعمها لتمويل 400 مشروع بحثي في العام نفسه بالشراكة مع المراكز البحثية في مصر. ويرتبط بضعف الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي في مصر قلة أعداد المراكز البحثية المعنية بصناعة البحث العلمي؛ إذ تقدر أعدادها عام 2018 بما يزيد على 448 مركزاً تتوزع ما بين (11 مركزاً تابعاً لوزارة البحث العلمي، 15 مركزاً تابعاً لوزارات أخرى، 422 مركزاً تابعاً للجامعات الحكومية).

– انخفاض أعداد الباحثين وضعف إنتاجيتهم البحثية

يتمثل الجانب الآخر من مشكلة البحث العلمي في انخفاض أعداد الباحثين مقارنةً بالدول المتقدمة أو بدول التصنيف؛ فوفقاً لإحصاءات وزارة التعليم العالي المصري بلغ عدد الباحثين المصريين نحو 135 ألف باحث، وذلك بنسبة زيادة قدرها %21.7 عن عام 2017، بمتوسط بلغ 687 باحثاً لكل مليون نسمة (إنجازات وزارة التعليم العالي، 2018)، وكان هذا المعدل قد بلغ في الوطن العربي نحو 500 باحث، في حين أن المعدل العالمي للدول المتقدمة وصل إلى 1368 باحثاً، وفي الدول ذات الدخل المرتفعة بلغ نحو 4351 في المتوسط، وبذلك تكون نسبة مشاركة الباحثين العرب ككل تمثل %2.3 من إجمالي الباحثين حول العالم، في حين جاءت مساهمة الصين منفردة بنحو %21.1، يليها إسهام الولايات المتحدة الأمريكية بنحو %16.2 (UNESCO, 2021)، ويوضح شكل 5 معدلات الباحثين في مصر وبعض الدول العربية لكل مليون نسمة وفقاً لعامي 2018 و 2013.



شكل 5: أعداد الباحثين العرب ومعدلاتهم لكل مليون نسمة في بعض الدول العربية وفقاً لبيانات عامي 2013 و 2018

هناك ارتفاع ملحوظ في معدلات الباحثين العرب لكل مليون نسمة من عام 2013 إلى 2018، وتقع مصر في فئة الدول المتوسطة من بين معدلات الباحثين؛ إذ وصل هذا المعدل

إلى 687 باحثاً، ويتشابه معها الوضع في كل من قطر والأردن والكويت، بمعدلات بلغت نحو 687 و 596 و 514 باحثاً على الترتيب، في حين أن الدول الأبرز هي الإمارات بمعدل وصل إلى 2379، يليها تونس والمغرب ولكن بفروق كبيرة نسبياً قد تفسر نتيجة الاختلاف في حجم السكان في الدولة الأولى عن الأخيرتين، في حين وقعت كل من العراق وسوريا في المرتبة الأخيرة لهذا المعدل؛ نظراً للتقلبات السياسية التي يمران بها في الوقت الحالي. أما عن الباحثين التقنيين أو المتخصصين؛ فوصل المعدل العالمي لهم لكل مليون نسمة نحو 311؛ وتزيد مصر عن هذا المعدل لتكون 370، يليها قطر 297 باحثاً ولكن تظل الإمارات العربية المتحدة لها النصيب الأكبر بواقع 890 باحثاً.

– رواتب أعضاء هيئة التدريس وتأثيرها على إنتاجيتهم البحثية

لما كان أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم هم القوة الأساسية المحركة للبحث العلمي في الجامعات؛ نظراً لكون التدريس والإنتاج البحثي عملهم الأساسي الذي يفترض أنهم يتفرغون له بخلاف الوضع بالنسبة لباحثي الدراسات العليا وممارسة أشغالهم إلى جانب دراساتهم وأبحاثهم، لكن من المعلوم أن الجامعات الحكومية المصرية والعربية – عامة – يغلب عليها الطابع التدريسي بالأساس عن كونها جامعات بحثية (حمدان، 2015)، فضلاً عما يتقاضاه أعضاء هيئة التدريس من أجور ضعيفة نسبياً على النحو الذي يجعلهم ينشغلون بالبحث عن أعمال أخرى بجانب العمل في الجامعة لمجاراة الظروف المعيشية؛ ومن ثم ينشغلون في إيجاد موارد بديلة عن التفرغ البحثي، وكذلك ينصرف أغلب أوقاتهم في محاولة استيفاء الأعباء التدريسية والإدارية الموكلة إليهم؛ ففي أغلب الدول المتقدمة لا يُكلف عضو الهيئة التدريسية بأكثر من مقرر في الفصل الدراسي، ومن ثم يكون لديه الوقت الكافي الذي يسمح له بتعزيز قدراته على البحث والتأمل وإيجاد نقاط بحثية جديدة (حسين، 2015)، ويقدر الوقت المتاح للبحث العلمي لعضو هيئة التدريس في مصر بنحو 40% فقط من وقته وفقاً لما جاء في خطة البحث العلمي 2030، وهو ما يعطي صورة أوضح عن أسباب انخفاض الإنتاجية البحثية من حيث الجودة، وبخاصة النشر الدولي المتعلق بمؤشرات التصنيف بشكل مباشر من قبل هذه الفئة.

مخرجات البحث العلمي

أثر ضعف مدخلات المجتمع البحثي في مصر بالتبعية على مخرجاته المتمثلة في القدرة على إصدار منتجات بحثية جديدة ترتقي للحصول على جوائز فيلدز ونوبل، وتشارك في خدمة قطاعات الدولة المختلفة، وبخاصة الصناعة، وذلك نوضحه فيما يأتي:

براءات الاختراع وجوائز نوبل في الواقع المصري

يستخدم تصنيف شنغهاي معيار الحاصلين على جوائز نوبل وفيلدز للدلالة على كفاءة الخريجين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المشتركة في التصنيف، وبناء على ما كشفته درجات الجامعات المصرية لم تحصد على درجات يسيرة في هذا الصدد إلا جامعتا القاهرة والإسكندرية؛ فالأولى بسبب حصول ثلاثة من خريجها على جائزة نوبل، وهم: نجيب محفوظ في الأدب عام 1988، ياسر عرفات في السلام عام 1994، محمد البرادعي في السلام عام 2005 (بخيت، 2015) والثانية بحصول العالم أحمد زويل خريج جامعة الإسكندرية على جائزة نوبل في الكيمياء عام 1999؛ ومن ثم لانسحاب الوجود المصري عن مثل هذه الجوائز له مرجعتان أساسيتان أولاهما ما يتعلق بالخريجين المتوقع منهم الحصول على نوبل وطبيعة المجالات التعليمية التي يتلقونها، فمجالات جائزة نوبل هي: الكيمياء، الفيزياء، الطب، السلام، الأدب والاقتصاد ومع مطابقة تلك المجالات مع واقع الوضع في مصر ومضاهاته بالواقع العربي ومعدلات الخريجين بحسب المجالات العلمية نحصل على جدول (5).

جدول 5

التوزيع النسبي لخريجي جامعات بعض الدول العربية وفقاً لمجالات جوائز فيلدز ونوبل عام 2018

الدول العربية	الرياضيات والعلوم الطبيعية	العلوم الاجتماعية الإنسانية	الطب
الجزائر	11%	60%	6%
البحرين	3%	66%	8%
لبنان	9%	58%	12%
قطر	5%	71%	7%
فلسطين	4%	67%	14%
مصر	4.1%	61.3%	9%
المملكة العربية السعودية	8%	69%	11.3%
الهند	16%	53%	12%
المملكة المتحدة	17%	51%	13%
الولايات المتحدة الأمريكية	10%	52%	12%
فرنسا	10%	55%	14%
نيوزيلندا	8%	45%	17%

يلاحظ ضعف الوجود الطلابي المصري من المتخصصين في مجالات جوائز نوبل وفيلدز؛ ففي مجال الرياضيات والعلوم يلاحظ انخفاض ملحوظ للخريجين في مصر في هذا المجال، سواء بين الدول العربية أو الأجنبية، ففي الأولى نجد أن مصر حصلت على نسبة قليلة نسبياً للخريجين في هذا المجال وذلك بما يقدر بـ 4.1% من الخريجين عام 2018

يتشابه معها كل من فلسطين، قطر، البحرين، لكن جاءت كل من الجزائر ولبنان والسعودية لتمثل معدلات مرتفعة نسبياً ما بين هذه المجموعة المختارة من الدول العربية لتمثل 1%، 9%، 8% على الترتيب، والملاحظة ذاتها تكرر بالنسبة لمجموعة الدول الأجنبية؛ حيث راوحت نسب الخريجين في هذا المجال في الدول الأجنبية المتقدمة بين 8% لنيوزيلاندا و16% للمملكة المتحدة، والملاحظة العامة في هذا الشأن هي أنه إذا كانت أغلبية الخريجين من قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية في مختلف دول العالم فإن نسبة خريجي هذا المجال متزايدة بشكل ملحوظ في الدول العربية عنها في الأجنبية، فبالنسبة للأولى غالباً ما تراوح ما بين 60% و 70% من الخريجين في حين أن الثانية تأتي هذه النسبة ما بين 40%-50%.

وعلى ذلك يمكن القول إن مخرجات الجامعات المصرية لا تتواءم مع مجالات جوائز نوبل وفيلدز بالأساس، وهذا ما يتضح مع نسب التحاق طلاب الجامعات الحكومية في جمهورية مصر العربية للعام ذاته التي توزعت ما بين 51% و20% في برامج العلوم الاجتماعية والإنسانية على الترتيب، و 6%، 9%، 12%، 2% في مجالات العلوم الطبيعية، الهندسة، الطب، الزراعة، وهذا يوضح عدم الكفاية الطلابية - على الأقل - في مجالات جوائز نوبل (كتاب الإحصاء السنوي، 2018).

ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة للمرجعية الأخرى، وهي وضع الباحثين ونوعية الأبحاث المنتجة وتمويلها، التي قد تؤهلها للفوز بجوائز نوبل من عدمه، فإن تلك الجوائز ترتبط بالأداء غير المسبوق في أحد مجالاتها والمترجم في مخرجات الإنتاج البحثي، وتشير معدلات طلب براءات الاختراع المصرية إلى ضعف تأثير ونتائج البحث العلمي في مصر، ويوضح ذلك جدول (6)

جدول 6

طلبات براءات الاختراع في بعض الدول العربية وفقاً لعام 2019

الدولة	الإجمالي	براءات الاختراع من المقيمين	براءات الاختراع من غير المقيمين
العراق	730	653	77
جمهورية مصر العربية	2183	1027	1156
تونس	451	180	271
الإمارات	1904	58	1846
المغرب	2730	199	2531
الجزائر	638	113	525
السعودية	3651	1188	2463
الولايات المتحدة الأمريكية	621453	285113	336340
بريطانيا	19250	12061	7189
إسرائيل	7738	1368	6370
سنغافورة	14131	1722	12409

هناك انخفاض في أعداد طلبات براءات الاختراع في الدول العربية وبصفة خاصة ما بين مقيمي الدولة ذاتها، فإن كانت كل من السعودية ومصر تحصد النصيب الأكبر منها، فإن هذا غير كاف مقارنة بوضع الدول المتقدمة؛ مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ومع محاولة تحييد أثر اختلاف حجم السكان في هذه الدول، يكون معدل براءة الاختراع لكل مليون نسمة هو 1893 في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المملكة المتحدة وصل المعدل إلى 288، وفي سنغافورة 2477، ولكن هذا المعدل في مصر بلغ 21 براءة اختراع فقط لكل مليون نسمة؛ وعليه لا تزال البحوث العربية والمصرية قائمة على إعادة إنتاج العلم والبحوث التطبيقية بالأساس والابتعاد عن أصل العلم أو البحوث الأساسية التي هي الإطار الحاكم لبناء النظريات والقضايا الفكرية الجديدة (الصادقي، 2014).

فضلاً عن أن البحوث الجيدة التي تحظى ببراءة الاختراع - في الغالب - لا تجد طريقها للتطبيق الإنتاجي، والسبب في ذلك يكمن في الفجوة القائمة بين متطلبات وشروط البحث العلمي وبين إمكانيات تطبيقه في شكل تجاري أو منتج مصنع؛ حيث تنهي المراكز البحثية والجامعات علاقتها بالبحث بمجرد إعلانها لنتائج دون التعهد بتطبيقه أو توصيله بالجهات المعنية، هذا بالإضافة إلى غياب المؤسسات الوطنية التي تتبنى أمر الاختراعات منذ مراحلها الاختبارية الأولى، وتتولى متابعتها تمهيداً لتنفيذها عملياً وتمويل تلك الاختراعات وتطويرها بما يتناسب مع احتياجات تصنيعها نظراً لما يتطلبه ذلك من أموال ضخمة قد لا يقابلها نتائج مؤكدة ومجزية (الهيتمي، 2017) في النهاية يلجأ الباحثون المتميزون إلى المنح الخارجية والسفر بأبحاثهم؛ بما يتسبب في ظاهرة استنزاف أو هجرة العقول المصرية المشهود لها بالكفاءة ولكن خارج نطاق دولهم؛ ومن ثم فإن السبيل إلى جوائز نوبل ومثيلاتها لا يحتاج إلى جهد ودعم من الباحث بمفرده بل إلى تضافر المؤسسات البحثية والدولة ككل لمعالجة تحديات البحث العلمي.

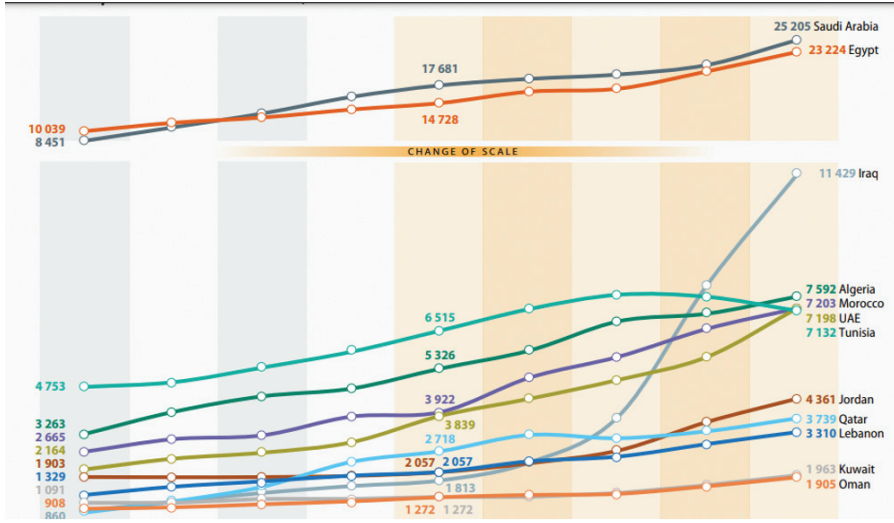
- معدلات النشر الدولي والشراكات البحثية

تعتمد جميع التصنيفات العالمية في قياس مخرجات البحث العلمي للجامعات على مؤشرات النشر الدولي لباحثيها، ومؤشرات التوثيق ومعدلات الاستشهاد بتلك الأبحاث ومن ثم يوضح جدول (7) الأبحاث المصرية المنشورة في دوريات علمية محكمة عام 2019 وترتيبها، ومعدلات الاستشهاد بها في ضوء بعض الدول العربية والأجنبية:

جدول 7
الأبحاث العلمية المنشورة وأعداد الاستشهاد بها في بعض الدول العربية والأجنبية
لعام 2019

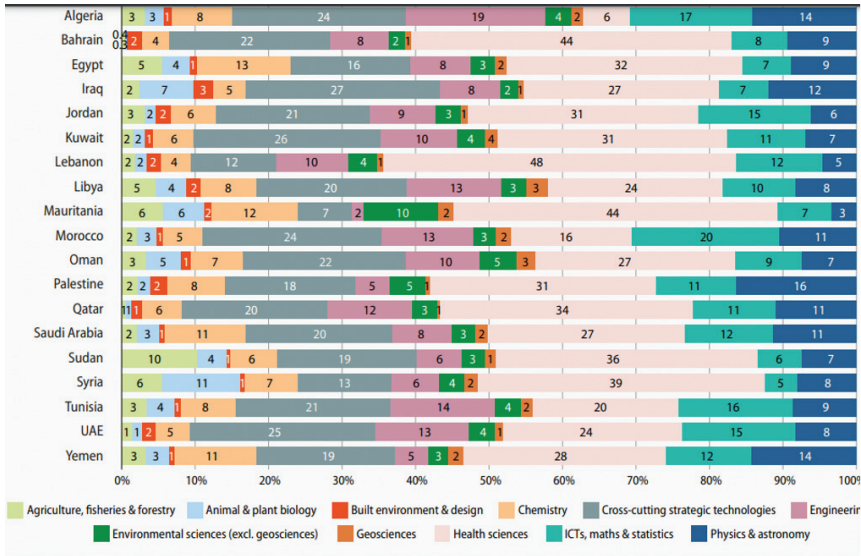
h-index	الاستشهادات		الأبحاث المستشهد بها	الأبحاث المنشورة	ترتيبها في النشر الدولي	الدول
	الإجمالية	من الداخل				
2577	3082769	1363846	603668	748908	1	أمريكا
1010	2882171	1912222	679955	716540	2	الصين
1618	1081748	281813	185304	234637	3	بريطانيا
1429	898484	262008	170159	210340	4	ألمانيا
425	147626	36925	26755	28741	30	السعودية
786	117501	19781	21050	26692	33	إسرائيل
322	99550	30266	24588	26223	34	مصر
131	10455	27192	13744	13984	48	العراق
241	40254	6635	8742	9724	53	الإمارات
222	23341	7295	8236	9040	55	المغرب
214	21126	4348	7797	8418	58	تونس

تتبعاً مصر مرتبة متميزة في مجال النشر الدولي، سواء عالمياً أو إقليمياً؛ إذ بلغ ترتيبها وفقاً لآخر إصدارات قاعدة بيانات Scopus لعام 2019 نحو 34 من بين 231 دولة، لم يسبقها عربياً إلا السعودية؛ بواقع أربع رتب فقط، وجاءت العراق والإمارات والمغرب من بعدها في رتب 48 و53 و 55 على الترتيب؛ حيث وصلت الأبحاث المصرية المنشورة إلى نحو 26223 منها 24588 تم الاستشهاد بها بإجمالي مرات توثيق بلغت 99550 مرة، وجاءت نحو 30266 مرة من قبل الباحثين في مصر، ويتسق ذلك التحليل مع ما جاء به تقرير الأمم المتحدة للعلوم الصادر في يونيو 2021، الذي يوضح وضع النشر الدولي بالنسبة للدول العربية عام 2019، وهو ما يعبر عنه شكل (6).



شكل 6: الأبحاث العلمية المنشورة دولياً في بعض الدول العربية عام 2019

إن السعودية ومصر هما صاحبتا الأداء الأعلى في مجال النشر الدولي بين الدول العربية، حتى أنهما تسهمان بنحو 26.3% و 24.2% على الترتيب من إجمالي الأوراق العربية المنشورة، التي بلغت 95817 ورقة عام 2019، ولكن الوضع العالمي يشير إلى ضعف مساهمة الدول العربية في إجمالي النشر الدولي، فالولايات المتحدة الأمريكية شاركت بأبحاثها بنسبة 20.5% من إجمالي الأبحاث المنشورة، وكذلك الصين التي وصلت نسبتها إلى 24.5%، في حين أن الجامعات العربية بأكملها أسهمت بنسبة 3.2% فقط، وكان النصيب الأكبر فيها لأبحاث المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية بواقع 1%، 0.8% على الترتيب (UNESCO Report, 2021). ويوضح شكل (7) توزيع نشر الباحثين في بعض الدول العربية وفقاً للمجالات.



شكل 7: توزيع الأبحاث المنشورة دولياً في بعض الدول العربية عام 2019 وفقاً للمجالات

تتركز الأبحاث المصرية المنشورة في مجالات الطب، التكنولوجيا، الكيمياء، الهندسة، الفيزياء، الهندسة، الرياضيات، على الترتيب بواقع نسب نشر بلغت 32%، 16%، 13%، 9%، 8%، ويتسق ذلك مع المجالات المؤثرة في نتائج التصنيف العالمي، وذلك على حساب مجالي العلوم الاجتماعية وعلم النفس، وهو الوضع الملاحظ أيضاً في جميع الدول العربية ولكن مع اختلاف ترتيب تلك المجالات، ولكنها تظل هي الأبرز على الإطلاق، وبذلك تعد مصر من بين الدول العربية البارزة في مجال النشر الدولي لأبحاثها، وينضم إليها أيضاً كل من السعودية، وتونس، والمغرب.

تعد الأبحاث المشتركة للجامعة من أهم مؤشرات تصنيف تايمز لقياس معيار التدويل، والأمر نفسه في تصنيف شنغهاي، وشكلت هذه النسبة في الجامعات المصرية نحو 53.1% من الأبحاث العلمية المنشورة عام 2019 (إنجازات وزارة التعليم العالي، ص3). تعد كل من مصر والسعودية من أكثر الدول العربية في إعداد الأبحاث المشتركة، سواء مع نظائرها من الجامعات العربية أو الأجنبية، وتميل مصر إلى تعزيز علاقتها البحثية مع السعودية بواقع 11523 بحثاً، أمريكا بواقع 6151 بحثاً يليها ألمانيا بالاشتراك في 3193 بحثاً، والصين 3074 بحثاً وآخر شركائها هي بريطانيا بالمشاركة في 2865 بحثاً، والشركاء أنفسهم بالنسبة لتفضيلات الباحثين في السعودية، ولكن تختلف معها في العمل مع الجامعات في الصين والهند وباكستان، وجاءت كل من الكويت واليمن والبحرين بين الدول التي تتعاون مع

الباحثين في مصر في المرتبة الثانية، في حين وصل التعاون البحثي للدولة نفسها مع ليبيا إلى المرتبة الثالثة.

– ضعف العلاقة بين الجامعات وقطاع الصناعة

نتوقف هذه العلاقة على مساهمة الشركات الصناعية في الإنفاق على البحوث والتطوير في كل دولة التي تفرض بالتبعية هذا المجال من الأبحاث على الجامعات والمراكز البحثية فيها وتؤكد الإحصائيات أن نحو 86% من الشركات في كوريا، 84% في فنلندا، 72% في فرنسا تشارك في بحوث تطوير المجالات الصناعية، وبخاصة تكنولوجيا الاتصالات، كما أن الشركات العالمية المعنية بالتكنولوجيا والصناعات الثقيلة تسهم بمبالغ ضخمة في البحوث والتطوير في بلادها وخارجها؛ وذلك من مثل Microsoft التي تشارك بنحو 10.4 مليارات دولار، وToyota تسهم بنحو 9.1 مليارات دولار، وشركة Samsung التي تنفق نحو 13.4 مليار دولار سنوياً (Abu-Orabi, 2016).

بالنظر إلى الوضع المصري، تعد درجات الجامعات المصرية في مؤشر المساهمة الصناعية للجامعات ضعيفة نسبياً؛ إذ وصلت نسبة صادرات مصر في مجال الصناعات القائمة على التكنولوجيا نحو 2.3% لعام 2019 مقارنة بالنسبة العالمية التي بلغت 21.2% (world bank, 2019)، ويُعزى ذلك إلى ضعف آليات وأشكال التعاون بين الجامعات وقطاع الإنتاج والصناعة، التي قد تتمثل في شركات البحث العلمي وخدماته، سواء بالتمويل أو تبادل الباحثين والاستشارات الأكاديمية ونقل التكنولوجيا والأساليب المستحدثة، والتدريب الطلابي وعقد الندوات والمؤتمرات وحلقات التوظيف، وذلك لأسباب من قبل الجامعات نفسها؛ مثل تعسف الإجراءات الروتينية التي تحتاج إليها الشركات للتعاون معها، وعدم وجود وحدات داخلية في الجامعات تعنى بتعزيز علاقتها بالشركات؛ مثل وحدات نقل التكنولوجيا Technology Transfer Office أو مكاتب تعزيز الصناعة Industry Liaison Office أو ضعف تمويل الجامعات أو من قبل الشركات، متمثلة في قلة الخبرة وضعف سياسات التطوير في شركات السوق أو حتى قلة الثقة في البيانات والمعلومات المتناولة من أبحاث ونتائج الجامعات (Stern, 2017) وينعكس ذلك أيضاً في نسبة الأبحاث المنشورة في المجالات المتعلقة بالصناعات الحديثة؛ مثل الطاقة والنانو تكنولوجي التي بلغت نسبة النشر فيها نحو 18%. وإذا كانت كل من السعودية ومصر أعلى الدول العربية في النشر في هذا المجال في الفترة من 2011-2019 بنسبتي 26% و 20% على الترتيب، فإن الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية قد أسهمت في أبحاث هذا المجال بنسب 20.1% و 18.1% و 10.8% على الترتيب، في حين بلغت نسبة مساهمة الدول العربية مجتمعة 4.24% (UNESCO, 2021).

تمويل الجامعات المصرية

يعد الإنفاق الوفير على الجامعات وتمويلها المحك الأساسي لتحويلها إلى جامعة عالمية رائدة وتبوئها قمة التصنيفات؛ لما له من مردود إيجابي على جميع معايير ومؤشرات التصنيف العالمي؛ في جامعة هارفارد وصل تمويلها إلى 5 مليارات دولار عام 2017، ويعد مصدره الأساسي الأوقاف، وتبلغ قيمته السوقية نحو 37096474 دولاراً، وذلك في ظل مساهمة محدودة من الإنفاق الحكومي، وتتوزع ميزانية الجامعة وفقاً لمصادر التمويل ما بين 1.8 مليار دولار (36%) من الأوقاف المملوكة لديها، و1.1 مليار دولار من رسوم دراسية من الطلاب (21%)، و885 مليوناً من دعم حكومي (18%)، مساعدات مالية ومنح بلغت نحو 414 مليوناً؛ أي نسبة 15% (Harvard university Financial Report, 2017)؛ على ذلك تتعدد مصادر تمويل الجامعات بين التمويل الحكومي وميزانية الدولة، وإيرادات الطلاب والرسوم الدراسية، والأوقاف، والمنح، والتبرعات من المنظمات غير الحكومية المحلية أو الدولية ودعم المنظمات الدولية مثل: الأمم المتحدة واليونسكو، على أن يكون المصدر الأول هو أساس تمويل الجامعات الحكومية، والثاني الجامعات الخاصة والأهلية وتشارك المصادر الأخرى بنسب متفاوتة في كل من الجامعات الحكومية والخاصة (محمود، 2014).

وفقاً لما ورد في كتاب الإحصاء السنوي لعام 2018، نجد أن نحو 31.57% من المؤسسات التعليمية في مصر تعتمد على التمويل الحكومي بالأساس، وأن هذه المؤسسات تستقبل أغلب الطلاب المقيدون في التعليم العالي المصري بواقع نسبة 89.91%، فقد بلغت معدلات الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في المتوسط 10.96% للفترة من 2013-2018، وبلغ المنفق على مجال التعليم العالي من إجمالي الإنفاق العام نحو 2.4% في المتوسط، في حين حُصص نحو 73% من هذا الإنفاق على النفقات الجارية، وتمثل أغلبها في الأجور والتعويضات للعاملين في تلك الجامعات عام 2017، و27% فقط على الإنفاق الاستثماري في مجال التعليم العالي (الموازنة العامة للدولة، 2017)، ومن أجل الحكم على وضع التمويل المصري الحكومي للتعليم العالي لابد من مقارنته في إطار بعض الدول المتقدمة وذلك ما يوضحه جدول (8).

جدول 8
مؤشرات الإنفاق الحكومي على التعليم العالي المصري بالمقارنة مع بعض
دول التنمية والتعاون الاقتصادي

الدول	الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي (%)	الإنفاق على التعليم العالي من الإنفاق العام (\$)
الولايات المتحدة الأمريكية	3.5	30003
كوريا	2.9	10109
بريطانيا	3.2	26320
ألمانيا	2.8	17036
فرنسا	2.2	16145
إسرائيل	2.4	11003
متوسط دول OECD	3	15656
مصر	2.4	968

يقترب الإنفاق الحكومي على الجامعات المصرية من المنفق داخل دول OECD، وذلك ما يعكس كون الإنفاق العام ليس المصدر الأساسي للتمويل إنما تتشارك الجهات الخاصة والتبرعات والأوقاف في دعم الجامعات الرائدة في الدول المتقدمة، في حين كان نصيب الطالب المصري من ذلك الإنفاق أقل بكثير من الوضع القائم في الدول المتقدمة، فهو يقل عن 1000 دولار سنوياً، فعلى الرغم من تقارب متوسط الإنفاق العام على التعليم العالي في مصر من النسب العالمية نوعاً ما فإن نصيب الطالب منه ضئيل للغاية؛ وذلك اتساقاً مع توجه ذلك الإنفاق كأجور ومرتببات للعاملين داخل الجامعات.

على الرغم من تعدد الجامعات حول العالم، التي تستخدم الوقف مصدراً أساسياً لدخلها تستطيع أن تنفق من خلاله على الكراسي العلمية، ودعم برامجها الأكاديمية، وزيادة المخصصات المالية الممنوحة لأعضاء هيئة التدريس والعاملين فيها، فإن قانون الوقف المصري رقم 48 لسنة 1946 وتعديلاته لا يشجع المتبرعين على تخصيص أموالهم في صورة أوقاف للجامعة؛ حيث يرهن القانون نظارة الوقف إلى وزارة الأوقاف بغض النظر عن رغبة الواقفين في توكيل إدارته لجهة من المتخصصين الأقدر على القيام بذلك أو تحقيق العائد المطلوب على قيمة الوقف، ولكن يجوز للوزارة التنازل عن النظارة لجهة خيرية أو جهة عامة؛ ففي جامعات النخب توكل مهمة إدارة الوقف إما للجامعة ذاتها وإما لشركة مستقلة لها باع وخبرة في هذا الصدد. وهذا الوضع المعمول به في هارفارد وييل؛ كل هذه التحديات تصعب على الجامعات المصرية أن تعتمد على الأوقاف مصدراً أساسياً للتمويل (محمود، 2014) وإن كانت الحكومة كانت قد تقدمت بمقترح مشروع قانون جديد لإدارة الأوقاف المصرية في أكتوبر 2018 فإنه لم يتطرق بالأساس إلى وضع أوقاف الجامعة وحرية الواهبين في اختيار جهات إدارة أوقافهم.

سياسة قبول الطلاب في الجامعات المصرية

إن إحد المؤشرات الرئيسية التي تعتمد عليها أغلب التصنيفات العالمية هو نسبة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة؛ ومن ثم تتم محاسبة الجامعات الحكومية المصرية دون وجود سلطة حقيقية لها في تحديد أعداد الطلاب المقبولين فيها، فالنظام الحالي المتبع في مصر هو تحويل الطلاب الناجحين في الثانوية العامة إلى الجامعات المصرية في ضوء رغباتهم والطاقة الاستيعابية للجامعات، فيكون المسؤول عن تحديد أعداد الطلاب المقبولين وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع المجلس الأعلى للجامعات، ويوزع الطلاب من خلال مكتب التنسيق المركزي ويكون المعيار الأساسي لقبول هو درجة الطالب الكلية في المرحلة الثانوية واستيعاب الجامعة والكليات (Ouda, 2015)؛ وعلى ذلك لا يكون للجامعة أي سلطة في رفض الأعداد المحددة لها من الوزارة وذلك باستثناء برامج اللغة الإنجليزية التي تخضع فيها الكلية الطلاب المرشحين لاختبار يتم وفقاً لنتيجته قبول الطالب أو رفضه وبرامج الدراسات العليا التي بدأت تشتت في بعض الكليات عقد المقابلات لاختيار أفضل الطلاب.

الإجراءات المتبعة لترقي ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية

لقد أعلن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي عن توجهه المباشر نحو ظاهرة التصنيف العالمي للجامعات من خلال تصريحه في مارس 2018 بأهمية التصنيف لقياس أداء مؤسسات التعليم العالي، وعزمه إدخال الجامعات المصرية بين أفضل 50 جامعة في العالم، من خلال وضع شرط أساسي لإنشاء أي جامعة مصرية جديدة، وهو عقدها توأمة مع إحدى جامعات النخب العالمية وفقاً لنتائج التصنيف، ومن ثم تعد تلك التصريحات بمثابة الخطوط العريضة لما يجب أن يكون عليه قطاع التعليم العالي المصري.

لقد جاءت رؤية التنمية المستدامة لمصر 2030 لتؤكد هذا التوجه وتترجمه في جملة من الأهداف والمؤشرات لتمثل مزيداً من التفصيل حول الجوانب التحسينية المطلوبة للوصول إلى قوائم التصنيف، وفيما يلي توضيح للبنود المعنية بذلك:

- تحسين نسب الطلاب لأعضاء هيئة التدريس: حيث وصلت تلك النسبة في الجامعات المصرية إلى نحو 1:42، وتهدف الإستراتيجية إلى العمل على تخفيضها لتصل إلى 1:38 عام 2020 وإلى 1:35 بحلول عام 2030.
- البحث العلمي والنشر الدولي: أن تكون الجامعات المصرية من أفضل 20 مؤسسة تعليم عالٍ في الأبحاث المنشورة في دوريات التصنيف في 2020، وقد بلغت معدلات الزيادة السنوية لتلك الأبحاث نحو 13.6 عام 2016، والمطلوب أن تصل إلى 15% عام 2020، 20% بحلول عام 2030، وإصدار قانون البحث العلمي لتشجيع النشر الدولي وزيادة نسبة

معدلات البحث والتطوير في مجال قطاع الأعمال لتعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاع الصناعي، وهو من المعايير الرئيسية للتصنيف.

- تدويل الجامعات المصرية: وذلك من خلال زيادة نسبة الطلاب الأجانب مع تعزيز عمليات التبادل لأعضاء هيئة التدريس وتفعيل الشراكات البحثية على المستويين الإقليمي والدولي، والتوسع في المنح والبعثات الخارجية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس مع الجامعات ذات التصنيف المتقدم، وقد بلغت نسبة الأعضاء الحاصلين على منح خارجية عام 2016 نحو 0.2%، وهدفت الإستراتيجية إلى وصول تلك النسبة إلى 1% عام 2020، و3% عام 2030، كما بلغت نسبة الطلاب الوافدين في الجامعات المصرية في المتوسط نحو 2% ويرغب في الارتفاع بتلك النسبة إلى 3% عام 2020 و 6% عام 2030.

- زيادة أعداد الجامعات وتعديل شروط قبول الطلاب: هدفت الإستراتيجية إلى زيادة عدد الجامعات المصرية من 44 جامعة إلى 50 بحلول عام 2020 و64 جامعة عام 2030، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات سوق العمل وإدخال التخصصات الجديدة المطلوبة، ووضع معايير جديدة للقبول ترتبط بمستوى اللغات الأجنبية لدى الطلاب، وتفعيل نظم الامتحانات الداخلية في الجامعات وفقاً للتخصص.

- الاهتمام بشؤون الطلاب والتمويل الوفير للجامعات: من خلال مضاعفة التمويل الحكومي الموجه للجامعات المصرية مرة كل 3 سنوات حتى عام 2023، مع تفعيل أنظمة تمويل الطلاب؛ بحيث لا يحرم طالب من التعليم الجامعي لضعف قدرته المالية.

لقد انعكست السياسات المتعلقة بتصنيف الجامعات على المستوى التنفيذي المتمثل في الحكومة ووزارة التعليم العالي، وقد صرح الوزير الدكتور خالد عبد الغفار بتكليفه رسمياً من قبل الحكومة ملف التصنيف العالمي للجامعات وتعزيز الوجود المصري فيه؛ وعلى ذلك بدأت وزارة التعليم العالي، ومنها الجامعات في تطبيق بعض الإجراءات من أجل الدخول في قوائم التصنيف العالمي، ويتضح ذلك فيما يأتي:

- إطلاق التصنيف الوطني للجامعات المصرية: لقد أصدرت النسخة التجريبية الأولى من التصنيف الوطني للجامعات المصرية عام 2015، وكان من أهم أهدافه نشر الوعي العام بأهمية تصنيف المؤسسات التعليمية وثقافة التوجه نحو تلك التصنيفات في مصر والدول العربية وإفريقيا، وتحسين صورة الجامعات المصرية إقليمياً ودولياً، وربط المخصصات المالية للجامعات بناء على مؤشرات الأداء الرئيسية (فناكي، 2017). يتكون ذلك التصنيف من 5 معايير رئيسية، التعليم والتعلم (35%)، البحث العلمي (25%)، خدمة المجتمع وتنمية البيئة (15%)، الموارد المالية والمادية والبشرية (15%)، التوجه الدولي 10% (فناكي، 2017).

- تكوين اللجنة القومية لتصنيف الجامعات: وافق المجلس الأعلى للجامعات في يونيه 2017 على إنشاء اللجنة القومية لتصنيف الجامعات، وتكون مهمتها الأساسية مساعدة

الجامعات المصرية لتحقيق معايير التصنيف العالمي وتحسين ترتيبها على أن يرأسها نائب الوزير لشؤون البحث العلمي، ويشارك في عضويتها ممثلون عن الجامعات الحكومية والخاصة والمراكز البحثية، وكان من أهم إنجازات تلك اللجنة الاتفاق على اختيار 3 مجلات مصرية كل عام لمراجعتها وتبنيها للانضمام لقواعد النشر العالمية، وكذلك مراجعة اللغة الإنجليزية لـ 500 بحث سنوي، و50 بحثاً مراجعة علمية، تحت إشراف مجلة الطبيعة.

- إصدار فهرس استشارات باللغة العربية وبنك المعرفة المصري: لقد أسس بنك المعرفة المصري عام 2015 بوصفه أول قاعدة بيانات عربية تعمل على ربط أغلب الدوريات العلمية المحكمة العربية منها والأجنبية ومختلف الكتب، المراجع والوثائق وتقديمها إلى الطلاب والباحثين مجاناً، واستطاعت وزارة التربية والتعليم في 28 مايو 2018، بالاشتراك مع بنك المعرفة المصري، عقد اتفاقية شراكة مع مؤسسة Clarivate Analyst بتكوين واعتماد أول فهرس استشارات باللغة العربية وإتاحته من خلال Web of science، التي تمثل قاعدة البيانات الأولى وتحسب منها معايير البحث العلمي والاستشارات لتصنيف شنغهاي؛ ومن ثم فهو يربطه بأكثر من 1.4 مليار من الاستشارات المرجعية على مستوى العالم، وهذا يعني مزيداً من الاطلاع على البحوث المصرية والعربية وارتفاع معدلات التوثيق؛ ومن ثم انتشاراً أوسع للأبحاث المنشورة باللغة العربية.
- تعزيز النشر الدولي في بعض الجامعات المصرية: اتبعت بعض الجامعات المصرية مجموعة من الممارسات التي من شأنها رفع معدلات النشر الدولي؛ فقد أصدرت جامعة كفر الشيخ القرار رقم 1305 لسنة 2016 بربط الحصول على درجتي الماجستير أو الدكتوراه وإجازة الأطروحة للمناقشة بنشر الطالب لبحث منها في الماجستير وبختمين على الأقل في الدكتوراه في إحدى الدوريات المحكمة، التي لها معامل تأثير مرتفع وتتعامل معها التصنيفات. وأضيف أيضاً إلى القرار شرط إلزامي على الباحثين المبعوثين في منح إلى الخارج، مفاده وضع اسم الجامعة على الأبحاث المنشورة من أطروحاتهم العلمية، والأمر نفسه يتكرر في جامعة الزقازيق التي عملت على تفعيل قرار مجلس الجامعة عام 2015 بشأن جعل النشر الدولي شرطاً أساسياً للموافقة على تشكيل لجنة الحكم على رسائل الماجستير والدكتوراه، وكانت كلية الطب البشري أول من عملت على تطبيق ذلك القرار في فبراير 2018.
- إصدار مشروع قانون لإنشاء فروع دولية للجامعات العالمية: وافق مجلس النواب في يوليو 2018 على مشروع قانون مقدم من قبل الحكومة، مفاده إنشاء فروع أجنبية للجامعات الدولية في مصر. وذلك من شأنه رفع ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات الدولية من خلال ما تمنحه تلك الجامعات من درجات علمية مضاهية تماماً لتلك الممنوحة في الجامعة الأم؛ ومن ثم تسهيل على الطلاب أمر السفر والاعتراق

للحصول على الدرجة، وكذلك تسهم في استقدام وتبادل أعضاء هيئة التدريس والطلاب وتضيف البعد الدولي للتعليم العالي في مصر.

- تعزيز المساهمة البحثية في قطاع الصناعة: لقد أصدر قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم 23 لسنة 2018، الذي يؤكد حق المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية في إنشاء أودية العلوم والابتكار وحاضنات التكنولوجيا؛ فالأولى يقصد بها كيانات داعمة للبحث العلمي والابتكار تنشأ لتقدم الخدمات للمشروعات البحثية واستشارات للمبتكرين والشركات الناشئة من خلال مخرجات البحث العلمي للوصول إلى نماذج أولية قابلة للتصنيع، والثانية هي مناطق ينشأ فيها حاضنات تكنولوجية وشركات من شأنها تعزيز الابتكار وتطوير التكنولوجيا ونقلها وتسويقها بالتعاون مع الجهات المعنية المحلية والدولية؛ وذلك للوصول إلى منتجات محلية الصنع، وتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي من خلال نصها على حق الشركات في تمويل المشروعات البحثية، على أن يكون هذا التمويل ضمن مصروفات الشركة وتكاليفها عند حساب الوعاء الضريبي لضريبة الأرباح التجارية والصناعية، وكذلك على مستوى الأفراد يخصم التمويل من صافي الإيرادات الخاضعة على الدخل (قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، 2018).

واستكملت مكاتب شبكات نقل التكنولوجيا إلى الجامعات والمراكز البحثية، ووصل عدد المكاتب حتى الآن نحو 43 مكتباً، بإجمالي تمويل 40 مليون جنيه، ونشر 2000 بحث، وسجلت 35 براءة اختراع، ودعت 32 فكرة تكنولوجية، وتم التسويق لـ 120 منتجاً تكنولوجياً، كما طرحت دورات أستاذ كل مصنع، وهي تقدم فرصة لأعضاء هيئة التدريس والباحثين في الجامعات للتعامل مع مشكلات المؤسسات الصناعية وتقديم حلول لها، وكانت البداية مع قضايا وزارة الإنتاج الحربي، وتم طرحها للمجتمع البحثي (إنجازات وزارة التعليم العالي، 2018).

سبل مقترحة لترقي ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية

فيما يلي بعض المقترحات لتحسين وضع الجامعة في التصنيف:

توفير مصادر تمويلية متعددة للجامعات المصرية

يتعين زيادة نصيب التعليم من الموازنة العامة للدولة ليرتفع من 11% في المتوسط إلى 15%، وكذلك زيادة نصيب التعليم من المنح والمساعدات الأجنبية من 7% إلى 15% (جعفر، 2017)، وتستطيع الحكومة التخفيف من وطأة العبء المالي عليها من خلال:

- إشراك الرأي العام بوجود الأزمة المالية وعدم كفاية الموارد الحكومية لتمويل الجامعة وتحويلها لجامعات النخب العالمية؛ وذلك من خلال إطلاق حملات التوعية، وفتح قنوات

للتبرعات لتطوير التعليم العالي، مع توضيح أهمية الاستثمار في التعليم العالي والعائد على الجامعة والاقتصاد المعرفي ككل من طورها في التصنيف العالمي.

- المشاركة بين القطاع العام والخاص للاستثمار في قطاع التعليم العالي من خلال تأسيس بنك دعم الجامعات من قبل رجال الأعمال الذي يتولى الإنفاق على القروض الدراسية، ودعم تطوير المناهج الدراسية، والبنية التحتية للجامعة، ومنح للطلاب المتفوقين، ونشر الأبحاث العلمية، وعقد المؤتمرات والندوات في الجامعة، وهو موجود فعلياً في نيجيريا منذ عام 1993 (سراج الدين وحنفي، 2013).

- تحميل جزء من العبء الحكومي على المصانع والجهات الخدمية التي تستفيد من مخرجات التعليم العالي، وذلك من خلال الإعفاء من الضرائب نظير قيام تلك الجهات بتمويل بعض البرامج التعليمية، وهذا مضمون قانون حوافز الابتكار والمنتظر أن يأتي بشماره المتمثلة في دعم القطاعات الخدمية للدولة للبحث العلمي والجامعات.

- تفعيل فكرة صندوق دعم الطلاب والقروض الدراسية: وهو صندوق يتم وفقاً له تمكين الطلاب من التقدم للجامعة التي يرغبون فيها من الجامعات المرتفعة التكاليف، وكذلك دعم المتفوقين ومساعدة الطلاب غير القادرين من خلال قروض يوفرها الصندوق بفوائد مخفضة يتعهد الطالب بسدادها بعد تخرجه وحصوله على عمل لفترة قد تمتد إلى 10 سنوات، ويكون مصدر تمويله الأساسي التبرعات والهبات، و10% من الخزانة العامة للدولة، وهو المطبق في إنجلترا، الدنمارك، لبنان وماليزيا.

- تعديل الإطار القانوني الخاص بالجامعات لينص على أن يكون الوقف مصدراً من مصادر تمويلها الأساسية، وكذلك على إعطائها الحق في إدارة أوقافها وإعطاء الحرية للواهبين في اختيار جهات إدارة أوقافهم والاستثمار فيها؛ وعليه يقترح إنشاء هيئة وافية تابعة للمجلس الأعلى للجامعات تتولى إدارة أوقاف الجامعة المالية والعقارية (صاوق، 2015).

تدويل الجامعات الحكومية المصرية

أما عن عنصر التدويل؛ فيعد أحد المؤشرات الرئيسية لتحسين ترتيب الجامعات في قوائم التصنيف؛ وعليه تحتاج الجامعات إلى ما يأتي:

- إجراء دراسات مسحية للسوق العالمية لتعرف أهم المجالات والتخصصات التي يسعى الطلاب إلى دراستها في كل مجموعة متجانسة من البلاد والمناطق الجغرافية للعمل على تعزيزها وتوفيرها للجامعات المصرية.

- التوجه نحو التخصصات البيئية: فهي، وإن كانت من المجالات البارزة في التصنيف بما يؤكد توجه أغلب جامعات النخب الرائدة نحوها، تمثل تخصصات قليلة أو نادرة في الوطن العربي، كما يمكن أن تتوجه الجامعات المصرية للتخصصات التي تتميز بها مصر

عن غيرها، مثل: الآثار والحضارات الفرعونية والدراسات الإسلامية على أن تركز على أهم خصائصها الجاذبة من جهة وتوضح المزايا العائدة على الوافدين من جراء الانضمام للجامعات المصرية من جهة أخرى.

- تعزيز الزيارات الدبلوماسية العلمية بين قيادات الجامعات والأخرى الرائدة، والتعاون مع السفارات والمكاتب الدولية، سواء بالطرق الرسمية أو الودية، والاستعانة بذلك بالعلماء البارزين في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الحقوق والتجارة الخارجية باعتبارها المصدر الرئيس لتعيين السفراء والدبلوماسيين؛ ومن ثم يمكنهم المشاركة في تسويق التعليم العالي في مصر باعتبارهم من نماذجها اللامعة، ومن ناحية أخرى بحكم طبيعة عملهم في الدول الخارجية والتعامل مع بعض جامعتها.
- تحسين جودة البرامج المقدمة للوافدين لتناسب مع المصروفات المحددة لهم: فأغلب ما يتردد في هذا الصدد هو ارتفاع التكاليف التي يتحملها الوافد في الجامعات الحكومية، في حين أن ما يحظى به من تعليم لم يتعد الطرق الكلاسيكية، وذلك في ظل المنافسة مع القطاع الخاص؛ وعليه يتعين على الجامعة تطوير حقائبها التدريسية والمناهج الدراسية لتناسب مع الطلاب الأجانب الذين يقارنون في الغالب بمستوى المقررات في بلادهم.
- السعي الدائم لحصول أغلب كليات الجامعات على الاعتماد الدولي: فالحصول على الاعتماد يكسب الشهادة الجامعية صفة الدولية والتنافسية مع البرنامج المناظر لها في أي دولة بالعالم، وهذا يعني المزيد من الطلاب الأجانب؛ نظراً لعدم اختلاف المحتوى بل الاعتراف بجودته مقارنة بالوضع في بلادهم.

تحسين وضع البحث العلمي وتعزيز النشر الدولي

يُقترح بعض الإجراءات من أجل تعزيز معدلات الأبحاث المنشورة للجامعة، نذكرها فيما يأتي:

- وضع شرط النشر الدولي أساساً للترقية: لقد كانت إحدى السياسات المتبعة في هذا الصدد ربط الترقيات والاستمرار في الوظيفة من الأساس بمعدل النشر البحثي، ورهنت الجامعات في الصين نشر 3 مقالات سنوياً في الدوريات العلمية المحكمة، وذلك شريطة للاستمرار في الوظيفة والعمل في الجامعة، أما في الولايات المتحدة، فيحكم عمل الأستاذ الجامعي مبدأً أساسياً مفاده: "انشر أو اختفِ" Publish or Perish"، وفي ذلك إشارة إلى ضرورة النشر الدولي للأساتذة ضماناً للاحتفاظ بمكانتهم ومنصبهم (الصدقي، 2014)؛ ومن ثم تستطيع وزارة التعليم العالي والمجلس فرض شرط النشر الدولي أساساً للترقية بصفة خاصة لدرجتي الأستاذ المساعد والأستاذ؛ ومن ثم تتحسن نسب الإنتاجية البحثية للأعضاء في التصنيف.
- تقوية روابط الجامعات والقطاع الصناعي: من خلال تعاون وزارتي التعليم العالي والبحث

العلمي بالاتفاقيات والبروتوكولات التي تنص على تحديد الموضوعات الجديرة بالبحث والمجال والمشكلات التي تواجه هذا القطاع في مصر من أجل إدراجها على القوائم البحثية العاجلة للجامعات والمراكز البحثية على أن تتعهد الوزارة بتوصيل المكافأة لأعضاء الجامعة، الذين تمكنوا من وضع حلول مناسبة ونتائج مهمة في معالجة قضاياها، وهذا من شأنه أيضاً تعزيز وجود الباحثين التقنيين مع تهيئة فرص العمل والخبرة الفعلية والمجزية بالنسبة لهم.

- تكوين وحدة أو لجنة للنشر الدولي تتبع أخرى مركزية في كل جامعة، يشترك في عضويتها ممثلون من كل كليات الجامعة، تكون مهمتها معرفة الاتجاهات الحديثة في تخصصات الجامعة، التدريب على قواعد النشر الدولي في أبرز الدوريات العلمية، تحديد نسب نشر لكل كلية، وعليها أن تلتزم بها مع ربطها بتعزيز مخصصاتها المالية من الجامعة، وإعداد ما يسمى "بالقوائم البحثية العاجلة" التي ترفعها أقسام الكليات التي يمثلها أعضاء اللجنة، وفي ضوءها ترفض أو تقبل المقترحات البحثية المقدمة في أطروحات الدكتوراه.

الانخراط المجتمعي والوجود الدولي للجامعات المصرية

هناك بعض الحلول لتعزيز سمعة وصيت الجامعة بين الأوساط الأكاديمية وذلك فيما يأتي:

- تكوين رابطة بريادة جامعة القاهرة - باعتبارها الجامعة المصرية الأشهر - لتوحيد مخرجات التعليم العالي العربي: فتوحيد المؤهلات التعليمية للجامعات العربية يسهل عملية الحراك الطلابي بينها، ومن ثم تعزيز وجود الطلاب العرب داخل الجامعة، ومن ثم تكون خطوة متميزة منها بالمبادرة بهذا المقترح بالتنسيق مع الوزارة، ويمكن تعميم الفكرة لتمثل تكتلاً عربياً للدفع بترتيب الجامعات العربية في التصنيفات وإيجاد تصنيف عربي؛ مثل الوضع في تصنيف U-MultiRank الذي يمثل دول الاتحاد الأوروبي.

- إنشاء تصنيف دولي من قبل جامعة القاهرة: فمن أجل تعزيز السمعة الأكاديمية والبحثية للجامعات المصرية تحتاج إلى أن يرتبط اسمها بحدث دولي مهم، فقد ذاع صيت جامعة شنغهاي بفروعها المختلفة بسبب إصدارها في البداية لتصنيف شنغهاي، وإن كانت من بعدها نقلت إصداره إلى جهة مستقلة لكن أصبحت ذات سمعة دولية مرتبطة دائماً بالتصنيف، وعليه؛ يمكن لجامعة القاهرة اتباع الآلية ذاتها لتكوين سمعتها العالمية بداية بتصنيف الجامعات المحلية، بعدها بإصدار التصنيف الدولي بالاحتكام إلى البيانات البلومترية التي تتيحها جامعات الدول حول العالم، وبيانات النشر الدولية، كما يمكنها تعيين شاغل وظيفة إدارة السمعة الإستراتيجية المتبعة في جامعات بعض الدول، منها New South Wales في أستراليا، تكون مهمته إيجاد سبل لتحسين سمعة الجامعة وتعزيز علاقتها الدولية.

الخلاصة

لما كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو تحليل أسباب تراجع ترتيب الجامعات المصرية الحكومية في التصنيفات العالمية بداية من رصد مكانتها عالمياً وعربياً وبحث الفروض الأساسية للدراسة، تبين أن مؤشرات التصنيف يختلف تأثيرها في تعزيز الفارق بين جامعات النخبة والجامعات المصرية الحكومية، وهو ما يبين صحة الفرض الأول؛ إذ كانت المؤشرات الأكثر تأثيراً هي على الترتيب: البحث العلمي، التدريس، ومعدلات الاستشهاد. وبحث صحة الفرض الثاني الذي يهدف إلى رصد نطاق التشابه والاختلاف بين أداء الجامعات المصرية والأخرى العربية، اتضح أن هناك ثلاث طبقات تختلف في خصائصها و أدائها في التصنيف، وهي: الجامعات العربية الدولية، الجامعات رائجة الأداء - التي تنتمي لها الجامعات المصرية ويتشابه معها جامعات المغرب وتونس والأردن- وأخيراً جامعات النخبة العربية، وبالانتقال لواقع تلك المؤشرات في التطبيق فعلياً من سياسات التعليم العالي المصري في هذا الشأن تبين أن أسباب الانخفاض تمثلت في وضع البحث العلمي بمدخلاته؛ مثل انخفاض رواتب الباحثين وأعضاء هيئة التدريس وكفايتهم العددية والنوعية بحسب التخصصات، وكذلك ضعف تمويل البحث العلمي بمخرجاته وهي: الحاصلون على جوائز نوبل و فيلدز ومعدلات النشر الدولي والاستشهادات والشركات البحثية والعلاقة مع قطاع الصناعة.

لقد اقتصرنا هذه الدراسة على بحث ترتيب الجامعات المصرية في ثلاثة تصنيفات فقط، بالإضافة إلى تجنب تحليل فترة كورونا الممتدة من 2020 إلى 2022، وهذا ما يفسح المجال لمزيد من الدراسات المستقبلية بتوسيع نطاق دراسة الجامعات المصرية في إطار تصنيفات مختلفة؛ مثل webometrics أو CWUR وغيرها، مع إمكانية تطبيق الإطار المقارن مع أي من الجامعات العربية، ولتكن السعودية؛ لكونها الأقرب في الأداء من الجامعات المصرية، ومحاولة إدماج السياسات المتبعة لإدارة أزمة كورونا وتيسير العمل في الجامعات المصرية، وإضافاتها معياراً جديداً لمؤشرات التصنيف العالمية، كناية عن القدرة على التعامل في الأزمات العالمية ومدى الاستعداد لها.

المراجع

- الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء، 2018، كتاب الإحصاء السنوي (2018/2019).
- بشير حميص، 2011، التصنيفات العالمية للجامعات، آفاق المستقبل، (9): 53-57.
- حيدر نعمة بخيت، 2015، التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية والعراقية منها. الغري للعلوم الإدارية والاقتصادية، (20): 7-39.
- سعيد الصديقي، 2014، الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز، مجلة رؤى إستراتيجية مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، (6): 8-47.

شيماء سراج الدين، شيرين محمد حنفي، 2013، بدائل مقترحة لتمكين الجامعات الحكومية المصرية: آليات التعاون مع القطاع الخاص و المجتمع المدني، أوراق مشروع إصلاح التعليم العالي في مصر، شركاء التنمية للبحوث و التدريب: 1-35.

علام محمد حمدان، 2015، الطريق نحو الجامعات البحثية عالمية المستوى: دراسة شمولية في الجامعات العربية، المؤتمر السنوي الرابع للعلوم والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المغرب: 65-104

علي عبد ربه حسين، 2015، دراسة تحليلية لمعايير التصنيفات العالمية للجامعات وإمكانية تحقيقها في جامعة المنصورة، مجلة كلية تربية، (60): 204-258.

فاروق جعفر، 2017، التوسع في استقبال الطلاب الوافدين وتدويل التعليم كبدائل مقترحة لتمويل التعليم العالي في مصر، أوراق مشروع إصلاح التعليم العالي في مصر.

فاطمة السيد صادق، 2015، متطلبات تطوير التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرة ماليزيا، جامعة بني سويف: 1-16

https://www.bu.edu.eg/portal/uploads/Education/Management/2178/publications/Fatma%20El%20sayed%20Sadek%20Mohamed_DR%20Fatma.pdf

فيليب ألتباش، 2011، التصنيفات الدولية للجامعات: إطلالة موسم التصنيف، المجلة السعودية للتعليم العالي، 5(1): 16-9.

قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم 23 لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد 16 مكرر (أ): 1-6

محمد عوض البربري، 2015، سيناريوهات مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات بالإفادة من بعض الخبرات الآسيوية، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، 8: 101-147.

محمد يوسف نصر وآخرون، 2014، آليات مقترحة لتحسين رتب الجامعات السعودية في التصنيفات الدولية للجامعات، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، 3(61): 73-95.

مي علي محمود، 2014، الوقف كمصدر من مصادر التمويل مع التطبيق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

نورهان فناكي، 2017، ملف مؤشرات تصنيف الجامعات المصرية، وحدة إدارة المشروعات، تطوير التعليم العالي، جمهورية مصر العربية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1-28.

نوزاد عبد الرحمن الهيتي، 2017، البحث العلمي والتطوير في العالم العربي الواقع الراهن والتحديات، مجلة المنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 7(2): 65-75.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2018، إنجازات وزارة التعليم العالي والخطة المستقبلية للوزارة في 2019، جمهورية مصر العربية: 1-87.

Abu-Orabi, T. 2016. Higher Education & Scientific Research in the Arab World. In *Conference Higher Education: A Catalyst for Innovative and Sustainable Societies*. Chulalongkorn University, November 13th -16th, 1-30.

Altbach, P. 2012. The Dilemmas of Ranking. *International Higher Education*. (42):1-2.

Bowman, N. and Bastedo, M. 2009. Getting on the Front Page: Organizational Reputation, Status Signals, and the Impact of U.S. News and World Report on Student Decisions. *Research in Higher Education*, 50(5): 415-436.

Cai Liu, N. 2015. The Story of Academic Ranking of World Universities. *International Higher Education*, 54: 2-3.

Catelli, J. 1910. *American Men of Science: A Biographical Directory*. In *The Social and Behavioral Sciences*, New York: R. R. Bowker Company.

Dearden, J. A., Grewal, R., and Lilien, G. 2014. Framing the University Ranking Game: Actors Motivation & Actions. *Ethics in Science & Environmental Politics*, 13(2): 131 - 139.

Dembereldorj, Z. 2018. Review on the Impact of World Higher Education Rankings: Institutional Competitive Competence and Institutional Competence. *International Journal of Higher Education*, 7(3): 260-277.

Erkkila, T. 2013. Introduction University Rankings and European Higher Education. In *Global University Rankings Challenges for European Higher Education*, London, Plagrave Macmillan, 1-17.

Fernandes, J. A., Shukla B., and Fardoun, H. 2022. Indian Higher Education in World University Rankings - The Importance of Reputation and Branding. *Journal of Statistics Applications & Probability*, 11(2): 673-681.

Gadd, E., Holmes, R., and Shearer, J. 2021. Developing a Method for Evaluating Global University Rankings. *Scholarly Assessment Reports*, 3(1):1-19.

Harvard University Financial Report Fiscal Year 2017. 1-17.

Hazelkorn, E. 2015. Reflections on a Decade of Global Rankings: What we've Learned and Outstanding Issues. *European Journal of Education*, 49(1): 13-28.

Helmi, H. and Pius, A. 2018. A Review of International Students' Attraction and Recruitment Strategies: Learning from UK Top Universities. *Journal of Economics, Business and Management (SJEEM)*, 5(8):779-785.

- Huang, M. H. 2011. A Comparison of Three Major Academic Rankings for World Universities: From a Research Evaluation Perspective. *Journal of Library and Information Studies*, 9:1-25.
- Huang, M. H. 2012. Opening the Black Box of QS World University Ranking. *Research Evaluation*, 21(1): 71 - 78.
- Institute for Higher Education Policy. 2009. Impact of College Rankings on Institutional Decision Making: Four Country Case Studies, *Working Paper*, 1-28.
- Kauppi, N. 2018. The Global Ranking Game: Narrowing Academic Excellence through Numerical Objectification. *Studies in Higher Education*, 43(10): 1750-1762.
- Kehm, B. 2013. The Impact of Ranking on the European Higher Education Landscape. In *Global University Rankings Challenges for European Higher Education*, London, Plagrove Macmillan, 20-35.
- Kehm, B. M. and Erkkila, T. 2014. Editorial the Ranking Game. *European Journal of Education*, 49(1): 3 - 11.
- Lokman, I. M. 2020. Highly Prestigious International Academic Awards and their Impact on University Rankings. *Quantitative Science Studies*, 1 (2): 824-848.
- Lukman, R., Krajnc, D., and Glavic, P. 2010. University Ranking Using Research, Education and Environment Indicators. *Journal of Cleaner Production*, 18: 619-628.
- Marginson, S. 2013. University Rankings in Critical Perspective. *The Journal of Higher Education*, 84(4): 544-568.
- Medha, J. 2014. Bibliometric Indicators for Evaluating the Quality of Scientific Publications. *J Contemp Dent Pract*, 15(2): 258-262.
- Milica, J., Jeremic, V., and Savic, G. 2012. How does the Normalization of Data Affect the ARWU Ranking? *Scientometrics*, 92: 319-327.
- Moed. H. F. 2017. A Critical Comparative Analysis of Five World University Rankings. *Scientometrics*, 110(2): 967-990.
- Myklebust, J. P. 2010. *Denmark Linking Immigration to University Ranking*. University World News
- Nastase, O. I. 2015. Higher Education Institution Rankings and their Impact on Decision-Making. Bachelor Thesis of Business Administration International Business and Logistics. *Helsinki Metropolia University of Applied Sciences*.
- Ouda, H. 2015. Strategic Approach for Developing World-Class Universities in Egypt. *Journal of Education and Practice*, 6(5): 125-145.
- Pietrucha, J. 2018. Country-Specific Determinants of World University Rankings. *Scientometrics*, (114): 1129-1139

- Pinar, M., Milla, J., and Stengos, T. 2019. Sensitivity of University Rankings: Implications of Stochastic Dominance Efficiency Analysis. *Education Economics*, 27(1): 75-92.
- Rauhvargers, A. 2014. Where are the Global Rankings Leading Us? An Analysis of Recent Methodological Changes and New Developments. *European Journal of Education*, 49 (1): 30-44.
- Rondeau, K. V. 2017. The Impact of World Ranking Systems on Graduate Schools of Business: Promoting the Manipulation of Image over the Management of Substance. *World Journal of Education*, 7(3): 62-73.
- Sadlak, J. 2011. Ranking in Higher Education: Its Place and Impact. The Europa World of Learning. *Routledge*. 14: 1-11.
- Safón, V. 2019. Inter-Ranking Reputational Effects: An Analysis of the Academic Ranking of World Universities (ARWU) and the Times Higher Education World University Rankings (THE) Reputational Relationship. *Scientometrics*, 121: 897-915.
- Selten, F., Neylon, C., Huang, C. K., and Groth, P. 2020. A Longitudinal Analysis of University Rankings. *Quantitative Science Studies*, 1 (3): 1109-1135.
- Shattock, M. 2017. The 'World Class' University and International Ranking Systems: What are the Policy Implications for Governments and Institutions? *Policy Reviews in Higher Education*, (1): 4-21.
- Shin, J. C. 2011. The Past, Present, and Future of University Rankings. *In University Ranking: Theoretical Basis, Methodology and Impact on Global Higher Education, Netherlands: Springe, 1-16*
- Soh, K. 2017. The Seven Deadly Sins of World University Ranking: A Summary from Several Papers. *Journal of Higher Education Policy and Management*, 39(1): 104-115.
- Tobolowsky, B. F. 2015. Collage Rankings: History of Rankings the Pros and Cons of Ranking.
- UNESCO. 2021. UNESCO Science Report: The Race against Time for Smarter Development. S. Schneegans, T. Straza and J. Lewis (eds). Paris: UNESCO Publishing.
- Van der wende. M. 2008. Ranking and Classification in Higher Education: A European Perspective. *Handbook of Theory and Research*, 13: 49-73.
- World Bank. 2018. World Development Indicators.
- Zhang, Y. 2021. Comprehensive World University Ranking Based on Ranking Aggregation. *Comput Stat*, 36:1139-1152.

ABSTRACT

Egyptian Public Universities' Performance in the Most Prominent International Rankings: Challenges and Methods to Promotion

Dina H. Alsayed

Khalid M. Saadawi

Cairo University, Egypt

Purpose: The study aims to focus on the most influential rankings characteristics and determine the Egyptian public universities' position in those rankings by analyzing the indicators that cause a decline in their performance and comparing them with the Arab and international universities to suggest practical ways to upgrade their ranks. **Study design/methodology/approach:** Cluster analysis is used to identify the Arab universities that have similar characteristics in their performance. Discriminant analysis is also used to determine the indicators of the lowest performance of Egyptian universities, which makes a significant difference between universities in Egypt and international universities, and to analyze what is behind the abstract numbers using the case study method in presenting reasons for the decline in the Egyptian universities' performance. **Sample and data:** The study uses a sample of 120 universities, i.e. the top 100 international universities and all 20 Egyptian universities to conduct cluster analysis, and all 47 Arab and Egyptian universities to perform discriminant analysis. **Results:** The results show a decline that is caused by scientific research funding, the number of researchers, and specialists in the fields of Fields and Nobel Prizes, patent holders, citation and international publication, and internationalization and academic exchanges. **Originality/value:** The study applies the quantitative analysis of Egyptian public universities' position within the global and Arab environment to determine the indicators of the lowest performance of Egyptian universities and so propose the practical mechanisms that would improve the Egyptian universities' reputation. **Research limitations/implications:** The study conducts quantitative analysis only on THE, as the scarcity of Egyptian universities in ARWU and special QS rank for the Arab universities. The study also focuses on analyzing the performance of Egyptian universities up until 2019, shortly before the coronavirus pandemic avoiding its impact on the indicators of university performance.

Keywords: Egyptian and Arab Universities Performance, THE, QS, ARWU

دينا حسين السيد، ماجستير في الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة عام 2019، وتم التسجيل لأطروحة الدكتوراه عام 2021 في موضوع جامعات الجيل الرابع والتحول في النموذج المعرفي لإدارة مؤسسات التعليم العالي: دراسة تحليلية مع التطبيق على الجامعات الحكومية المصرية. مدرس مساعد بقسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ولها اهتمامات بحثية في التحليل الكمي في الإدارة العامة، وتقييم جودة الخدمات العامة، سياسات التعليم العالي، جامعات الجيل الرابع والجامعات الذكية، التصنيفات العالمية للجامعات. (dina.alsayed@feeps.edu.eg)

خالد مصطفى سعداوي، حاصل على دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، عام 2005، وحاصل على الدكتوراه الفخرية من منظمة الأمم المتحدة للفنون UNARTS إبريل 2021. أستاذ الإدارة العامة المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومدير مركز خدمة المجتمع لجامعة القاهرة. والمدير السابق لمركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية-، جامعة القاهرة. وله اهتمامات بحثية في الاتجاهات الحديثة في التطوير الإداري، إدارة الجودة الشاملة، والتميز المؤسسي، التصنيفات العالمية للجامعات، مناهج البحث والتحليل الكمي في الإدارة العامة، نظم المعلومات الإدارية والتحول الرقمي. (khalid.barakat@feeps.edu.eg)